

الفصل الثاني

أهم الفرق المجسمة في الفكر الإسلامي.

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التجسيم في فكر غلاة الشيعة

المبحث الثاني: التجسيم عند الحشويّة

المبحث الثالث: التجسيم في فكر الكراميّة

مَهَيِّدٌ

قد مرّ بنا في بحثنا تجسيم اليهود للإله تعالى المستمدة أصوله من الوثنيات، وعند الحديث عن التجسيم عند بعض المنتسبين للإسلام يطالعنا علماء الملل والنحل بأنّ هذا التجسيم مستمدّ من اليهود، وأدخله في المجتمع الإسلامي طائفة من الروافض الذين أخذوا عن اليهود مباشرة، أو كانوا أنفسهم يهودًا أظهروا الإسلام من أجل تخريب العقيدة الإسلامية، وتابعهم في ذلك مجموعة من المُحدِّثين الذين لم يكن لهم نصيب من علم المعقولات؛ يقول الإمام الرازي: «اعلم أنّ اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدو ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض، مثل بنان بن سَمْعَانَ الَّذِي كَانَ يَثْبِتُ لِلَّهِ تَعَالَى الْأَعْضَاءَ وَالْجَوَارِحَ، وَهَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَهَشَامُ بْنُ سَالِمِ الْجَوَالِيقِيِّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَمِي، وَأَبُو جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ الَّذِي كَانَ يَدْعِي شَيْطَانَ الطَّاقِ، وَهَؤُلَاءِ رُؤَسَاءُ عُلَمَاءِ الرِّوَاغِضِ، ثُمَّ تَهَاوَتْ فِي ذَلِكَ الْمُحَدِّثُونَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ عِلْمِ الْمَعْقُولَاتِ»⁽¹⁾.

وكان أوّل من أظهر التجسيم في البيئة الإسلامية هو عبد الله بن سبأ اليهودي، وفي ذلك يقول البغدادي: «وَأَوَّلُ ظُهُورِ التَّشْبِيهِ صَادِرٌ عَنْ أَصْنَافٍ مِنَ الرِّوَاغِضِ الْغَلَاةِ فَمِنْهُمْ السَّبَائِيَّةُ الَّذِينَ سَمَوْا عَلِيًّا إِلَهًا وَشَبَّهُوهُ بِذَاتِ الْإِلَهِ»⁽²⁾.

وعبد الله بن سبأ الذي تنسب إليه السبئية أو السبائية - كما يسميهم الإمام البغدادي - كان يهوديًا أظهر الإسلام من أجل إفساد عقيدة المسلمين؛ جاء في تاريخ الطبري «عَنْ يَزِيدَ الْفَقْعَسِيِّ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ، أُمُّهُ سُودَاءُ، فَأَسْلَمَ زَمَانَ عُثْمَانَ، ثُمَّ تَنَقَّلَ فِي بِلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، يَحَاوِلُ ضَلَالَتَهُمْ»⁽³⁾.

(1) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين الرازي، ص 63، 64

(2) الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي ت: 429هـ، ص 214، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الثانية، 1977م.

(3) تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت: 310هـ، ج 4، ص 340، دار التراث، بيروت، الثانية، 1387هـ.

ثم انتشرت مقالاته بعد ذلك في غلاة الشيعة الذين جمعهم بدع أربعة حصرها الإمام الشهرستاني في قوله: «وبدع الغلاة تنحصر في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ»⁽¹⁾.

والتشبيه هنا المراد به التشبيه والتجسيم جميعاً، وعن العلة التي جمعت الغلاة على التجسيم يقول الدكتور كامل الشيبى: «ويحسن أن نبين أن العلة في اجتماع الغلاة على التجسيم هو أنهم قد ركزوا همّهم في الارتفاع بالإنسان مرة حتى يصير إلهاً والنزول بالإله حتى يصير إنساناً. فعقيدتهم في جدلهم الصاعد والنازل تعتمد على إله وإنسان وكلها تدور حول الارتفاع بهذا الإنسان، فحاجتهم إلى التجسيم أشد من حاجتهم إلى التجريد، فهم لا يستطيعون تجريد المادة الحية السائرة الآكلة الشاربة، وإنما يستطيعون أن يجسموا المجرّد لتقريب فكرة تأليه الإنسان»⁽²⁾.

والذي أراه أنّ هذا الارتفاع والنزول ليس مقصوداً لذاته، وإنّما المقصود هو إفساد العقيدة الإسلامية وإضلال الناس، أو على الأقلّ زرع البلبلة في قلوبهم، أو الحيرة في عقولهم. ولم يكن غلاة الروافض وحدهم هم من أخذ عن اليهود عقيدتهم التجسيمية، بل إنّ هناك من المنتسبين إلى المُحدّثين من أخذوا الروايات بدون تمحيص بحجة أنّها جاءت عن أهل الكتاب، وفي هذا يقول الشهرستاني: «وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه السلام، وأكثرها مقتبسة من اليهود، فإنّ التشبيه فيهم طباع، حتى قالوا: اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه، وأنّ العرش ليئط من تحته كأطيّط الرحل الجديد، وأنّه ليفضل من كلّ جانب أربع أصابع»⁽³⁾.

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 173

(2) الصلة بين التصوف والتشيع، الدكتور: كامل مصطفى الشيبى، ج 1، ص 134، 135، دار الأندلس، بيروت، الثالثة، ١٩٨٢ م.

(3) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 106

فكل تشبيه وتجسيم للذات الإلهية ظهر في البيئة الإسلامية يرجع إلى التأثير باليهود؛ ولذا يقول أبو المظفر الاسفراييني: «وهم (أي اليهود) الأصل في التشبيه وكل من قال قولاً في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسخ على منوالهم».⁽¹⁾

وقد ضمَّ الإمام الكوثري النصارى وموابذة المجوس بجانب اليهود، وعدَّهم من مصادر التجسيم فقال: «وكان عدَّة من أحبار اليهود، ورهبان النصارى، وموابذة المجوس، أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثم أخذوا بعدهم في بث ما عندهم من الأساطير، بين من تروج عليهم ممن لم يتهدب بالعلم من أعراب الرواة وبسطاء مواليتهم، فتلقفوها منهم ورووها لآخرين بسلامة باطن معتقدين ما في أخبارها في جانب الله، من التجسيم والتشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونها افتراء إلى الرسول ﷺ أو خطأ، فأخذ التشبيه يتسرب إلى معتقدات الطوائف ويشيع شيوع الفاحشة».⁽²⁾

فاليهود ومن اجتمع حولهم هم مصدر مقالة التجسيم تلقفها بعض ضعاف العقول في المجتمع الإسلامي، ومن ثمَّ سوف أتحدث في هذا الفصل عن التجسيم في فكر غلاة الشيعة، وفي فكر الحشوية، والكرامية؛ لأنَّ التجسيم انتشر في المجتمعات الإسلامية من خلاهم.

(1) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ت: 471هـ، ص 151، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب، لبنان، الأولى، 1983م.

(2) مقدمة الإمام محمد زاهد الكوثري لكتاب: تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: 571هـ، ص 19، المكتبة الأزهرية للتراث، 2010م.

المبحث الأول التجسيم في فكر غلاة الشيعة

وغلاة الشيعة هم الذين غلوا في سيدنا علي بن أبي طالب؛ فادّعى بعضهم ألوهيته؛ يقول الإمام الأشعري: «وإنما سموا الغالية لأنهم غلوا في علي وقالوا فيه قولاً عظيماً»⁽¹⁾. وهم فرق متعددة، يجمعهم القول بالتشبيه والتجسيم، أذكر منهم ما يلي:

1- السبئية

وهم أتباع عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء⁽²⁾ ويرى ابن حزم أنه كان «حميرياً»⁽³⁾ من اليمن، وكان يهودياً على نحو ما قال علماء الملل والنحل وفي هذا يقول الإمام الاسفراييني: «وَأَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ السَّوْدَاءِ كَانَ رَجُلًا يَهُودِيًّا، وَكَانَ قَدْ تَسْتَرَّ بِالإِسْلَامِ أَرَادَ أَنْ يَفْسُدَ الدِّينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»⁽⁴⁾، ويذكر ابن تيمية أنه كان زنديقاً أظهر الإسلام مُبْطِئاً اليهودية فيقول: «أظهر الإسلام وأبطن اليهودية وطلب أن يفسد الإسلام كما فعل بولص النصراني الذي كان يهودياً في إفساد دين النصارى»⁽⁵⁾.

وعن إظهاره لبدعته يروي ابن عساكر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «قال: لما بُويع عليّ خطب الناس، فقام إليه عبد الله بن سبأ، فقال له: أنت دابة الأرض. قال: فقال له: أنت الملك، فقال له: اتق الله. فقال له: أنت خلقت الخلق، وبسطت الرزق، فأمر بقتله. فاجتمعت الرافضة؛ فقالت: دعه، وانفه إلى ساباط المدائن»⁽⁶⁾.

(1) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ت: 324هـ، ج 1، ص 44

(2) ويرى الاسفراييني أنهما شخصان وافق بعضهما البعض في مقالة الغلو في عليّ كرم الله وجهه. انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ص 124

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، ج 1، ص 164

(4) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ص 124

(5) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج 28، ص 483

(6) تاريخ دمشق، الحافظ: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت: 571هـ، ج 29، ص 9، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.

ولمّا نُفِيَ إلى سابات⁽¹⁾ المدائن وقُتِلَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ «قَالَ عبد الله بن سبأ: إِنَّ عَلِيًّا حَيٌّ لَمْ يَقْتُلْ، وَلَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا الَّذِي قَتَلَ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ وَتَوَهَّمَتِ النَّاسُ أَنَّهُ قَتَلَ كَمَا تَوَهَّمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أَنَّ الْمَسِيحَ قَتَلَ. قَالَ: وَهَذَا التَّوَهُّمُ مِنْهُمْ خَطَأٌ؛ وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ كَذِبٌ، بَلْ هُوَ فِي السَّمَاءِ وَعَنْ قَرِيبٍ يَنْزِلُ وَيَنْتَقِمُ مِنْ أَعْدَائِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ فِي الْغَيْمِ وَالرَّعْدُ صَوْتُهُ وَالْبَرْقُ سَوْطُهُ وَإِذَا سَمِعُوا سَوْتَ الرَّعْدِ قَالُوا السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ». (2)

ويرى الإمام ابن تيمية أنّ عليّاً كرم الله وجهه لم ينغه بل طلب قتله ولكنه هرب وفي ذلك يقول: «وَطَائِفَةٌ كَانَتْ تَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ، وَكَانَ رَأْسُهُمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَبَأٍ، فَلَمَّا بَلَغَ عَلِيًّا ذَلِكَ طَلَبَ قَتْلَهُ فَهَرَبَ». (3)

وعلى أيّ الأحوال فإنّ ابن سبأ قد أدخل التجسيم في البيئة الإسلامية عن طريق: ادعاء ألوهية عليّ عليه السلام، وأنّ اللاهوت قد حلّ في ناسوته عليه السلام على نحو ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، وفي هذا يقول الإمام ابن حزم: «كانوا يتشيعون في عليّ عليه السلام أن يقولوا بالهية عليّ كما نهج بولس لأتباع المسيح عليه السلام أن يقولوا بالهية وهم الباطنية والغالية إلى اليوم». (4)

وادعاء الألوهية للإمام علي - كرم الله وجهه - أو ادعاء حلول اللاهوت في الناسوت كلاهما تجسيم صريح على نحو ما ظهر عند اليهود والنصارى.

(1) بليدة كانت بقرب مدائن كسرى، أصله بلاشباد يعني عمارة بلاش، وهو من ملوك الفرس، فعربته العرب وقالوا سابات. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، ت: 682هـ، ص 385، دار صادر، بيروت.

(2) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ص 123

(3) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ج 4، ص 436

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، ج 1، ص 164

2- الهشامية

وتطلق الهشامية أو الهاشمية على أتباع هشام بن الحكم المتوفى عام 190هـ⁽¹⁾ وأتباع هشام بن سالم الجواليقي، وقد تابع الجواليقي هشام بن الحكم في مقالاته؛ يقول الإمام الشهرستاني عن الهشامية: «أصحاب الهاشمين: هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه»⁽²⁾.

وقد جعل بعض كتاب الفرق أتباع الهشامين فرقة واحدة كالشهرستاني، والآمدني الذي قال: «الفرقة العاشرة: الهشامية؛ أصحاب الهشامين: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي»⁽³⁾، ومنهم من جعلهم فرقتين كالصفدي الذي يقول: «والهشامية فرقتان فرقة تُنسب إلى هشام هذا وفرقة تُنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي»⁽⁴⁾. وذهب إلى هذا البغدادي أيضاً⁽⁵⁾، وجعلهم الرازي كذلك فرقتين وأطلق على أتباع هشام بن الحكم الحكيمية⁽⁶⁾. وقد اشتركت الفرقتان أو الرجلان في القول بالتشبيه والتجسيم ولذلك يقول الاسفراييني: «وَالْفَرِيقَانِ جَمِيعًا يَدِينُونَ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ الْحُدِّ وَالنَّهْيَةِ»⁽⁷⁾. وقد أفرد أصحاب المقالات مقالة كل واحد منهما على حده، ومن ثمّ فإني أفرد مقالة ابن الحكم عن مقالة الجواليقي حتى يتم التمايز بينهما.

هشام بن الحكم

وهو «أبو محمد هشام بن الحكم مولى بني شيبان كوفي تحول إلى بغداد من الكوفة»⁽¹⁾، يقول عنه ابن النديم: «من متكلمي الشيعة ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب

(1) الأعلام، الزركلي، ج8، ص85

(2) الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص184

(3) أبكار الأفكار، الأمدي، ج5، ص58

(4) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج26، ص57

(5) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص48

(6) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص64

(7) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني،

والنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام حاضر الجواب ... توفي بعد نكبة البرامكة بمدة مستتراً، وقيل في خلافة المأمون، وله من الكتب كتاب الإمامة، وكتاب الدلالات على حدوث الأشياء، وكتاب الرد على الزنادقة»⁽²⁾.

ويقول عنه الذهبي: «الْمُتَكَلِّمُ الْبَارِعُ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ الْكُوفِيُّ الرَّافِضِيُّ الْمَشْبَهُ الْمُعْتَرِ، وَلَهُ نَظَرٌ وَجَدَلٌ وَتَوَالِيفٌ كَثِيرَةٌ»⁽³⁾.

وينسب له مقالات في التجسيم ذكرها الإمام الأشعري ونقلها عنه معظم كتّاب الفرق، قال الإمام الأشعري: «الهشامية أصحاب هشام بن الحكم الرافضي.

يزعمون أنّ معبودهم جسم، وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفي بعضه على بعض، ولم يعينوا طولاً غير الطويل وإنّما قالوا: "طوله مثل عرضه" على المجاز دون التحقيق.

وزعموا أنّه نور ساطع، له قدر من الأقدار في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتلأّأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسة، لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هي مجسته، وهو نفسه لون، ولم يعينوا لوناً ولا طعماً هو غيره، وزعموا أنّه هو اللون وهو الطعم، وأنّه قد كان لا في مكان ثمّ حدث المكان بأنّ تحرّك البارئ فحدث المكان بحركته فكان فيه وزعم أنّ المكان هو العرش.

وذكر أبو الهذيل⁽⁴⁾ في بعض كتبه أنّ هشام بن الحكم قال له: إنّ ربه جسم ذاهب جاء فيتحرّك تارة ويسكن أخرى، ويقعد مرة ويقوم أخرى، وأنّه طويل عريض عميق؛ لأنّ ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي.

(1) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، ت: 438هـ، ص217، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، الثانية، 1997م.

(2) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة باختصار.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: 748هـ، ج8، ص530.

(4) أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول مولى عبد القيس شيخ المعتزلة ومصنف الكتب في مذهبهم، انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت: 463هـ، ج4، ص582، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، 2002م، وقد ذكر ابن حزم في الفصل أنّه كان بين أبي العلاف وهشام بن الحكم مناظرة يقول ابن حزم: «وقد قال هشام هذا في حين مناظرته لأبي الهذيل العلاف أنّ ربه سبعة أشبار بشبر نفسه وهذا كفر صحيح». انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج4، ص139.

قال فقلت له: فأيا أعظم إلهك أم هذا الجبل وأومات إلى أبي قبيس⁽¹⁾ قال: فقال: هذا الجبل يوفي عليه أي هو أعظم منه. وذكر أيضًا "ابن الراوندي"⁽²⁾ أن هشام بن الحكم كان يقول: إنَّ بين إلهه وبين الأجسام المشاهدة تشابهًا من جهة من الجهات لولا ذلك ما دلت عليه. وحكي عنه خلاف هذا أنه كان يقول إنَّه جسم ذو أبعاد لا يشبهها ولا تشبهه. وحكى الجاحظ عن هشام بن الحكم في بعض كتبه أنه كان يزعم أن الله جل وعز إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض، ولولا ملابسته لما وراء ما هناك لما دري ما هناك ... وذكر (الجاحظ) عن هشام أنه قال في ربه في عام واحد خمسة أقاويل، زعم مرة أنه كالبلورة، وزعم مرة أنه كالسيكة، وزعم مرة أنه بشبر نفسه سبعة أشبار⁽³⁾، ثم رجع عن ذلك وقال: هو جسم لا كالأجسام. وزعم الوراق أن بعض أصحاب هشام أجابه مرة إلى أن الله - عز وجل - على العرش مماس له وأنه لا يفضل عن العرش ولا يفضل العرش عنه⁽⁴⁾.

وقد حكى كتاب الفرق هذا الكلام عن هشام بن الحكم⁽⁵⁾ غير أن الرازي أضاف إضافة أخرى وهي أنه «زعم مرة أخرى أنه كالشمع الذي من أي جانب نظرت إليه كان ذلك الجانب وجهه»⁽⁶⁾.

وأضاف الآمدي إضافة أخرى هي أن صفة الإرادة لا تعني عنده إلا الحركة، وأنه تعالى لا يعلم بعلم قديم، يقول الآمدي: «وأنه يريد للأشياء: وإرادته حركة ليست عينه ولا غيره،

(1) أبو قبيس: بالتصغير جبل مشرف على مكة.

(2) أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الراوندي، أبو الخير المتكلم: من أهل مرو الروذ سكن بغداد، وكان من متكلمي المعتزلة، ثم فارقهم وصار ملحدًا. انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 21، ص 57.

(3) يقول البغدادي: «كأنه قاسه على الإنسان لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعة أشبار بشبر نفسه». انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 48.

(4) مقالات الإسلاميين، الأشعري ت: 324هـ، ج 1، ص 44 باختصار.

(5) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 48، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون، الرازي، ص 64، ونقل ابن تيمية مذهب هشام بن الحكم عن الأشعري في كتابه: بيان تلبيس الجهمية، ج 5، ص 554، 555، وكتابه: منهاج السنة، ج 2، ص 217، 218.

(6) اعتقادات فرق المسلمين والمشركون، الرازي، ص 64.

وأَنَّهُ لا يعلم الأشياء قبل كونها بل بعد كونها بعلم لا يوصف بكونه قديماً⁽¹⁾، وذكر البغدادي أيضاً مذهب هشام في عدم العلم بالأشياء قبل وقوعها.⁽²⁾

هذا هو مذهب هشام بن الحكم في التجسيم، غير أنَّ بعض أنصاره من الشيعة الاثني عشرية دافعوا عنه زاعمين أَنَّهُ لم يكن مجسماً؛ فقد قال الشيخ المفيد: «لم أقف على وجه مخالفته لسائر الشيعة في باب أسماء الله الحسنى إلا ما نسب إليه من إطلاق لفظة أَنَّهُ جسم لا كالأجسام والذي حكى رجوعه عنه».⁽³⁾

وقد استدركه الدكتور النشار بقوله: «ولم يفهم الشيخ المفيد حقيقة فكر هشام بن الحكم ولم ينفذ إلى أعماق مذهبه المتكامل ... وهذا خطأ بالغ من الشيخ المفيد، فهشام بن الحكم لم يرجع عن مذهبه الجسيمي؛ وإلا انهدمت النظرية الهشامية كاملة».⁽⁴⁾

وقد اعترف بتجسيم هشام بن الحكم أحد علماء الشيعة المعاصرين وهو الدكتور كامل الشيبلي⁽⁵⁾ عندما قال عن هشام بن الحكم: «فأخذ من التشيع المعتدل أصوله ومن الغلو التجسيم دون تأليه للأئمة».⁽⁶⁾

هشام بن سالم الجواليقي

وهو «أبو ملك الحضرمي بن مملك الأصفهاني من متكلمي الشيعة ... وله من الكتب كتاب الإمامة».⁽⁷⁾

(1) أبكار الأفكار، الأمدي، ج 5، ص 58

(2) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 49

(3) أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان، العكبري، البغدادي، ت: 413 هـ، ص 148، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الثانية، 1993 م.

(4) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، ج 2، ص 198 باختصار.

(5) كان الدكتور كامل الشيبلي شيعياً.

(6) الصلة بين التصوف والتشيع، الدكتور كامل الشيبلي، ج 1، ص 151

(7) الفهرست، ابن النديم، ص 220، 221 باختصار.

ومقالته في التجسيم يحكيها الإمام الأشعري في قوله: «الهشامية أصحاب هشام بن سالم الجواليقي».

يزعمون أنّ ربهم على صورة الإنسان، وينكرون أنّ يكون لحمًا ودمًا، ويقولون: هو نور ساطع يتلألأ بياضًا، وأنّه ذو حواس خمس كحواس الإنسان له يد ورجل وأنف وأذن وعين وفم، وأنّه يسمع بغير ما يبصر به وكذلك سائر حواسه متغايرة عندهم. وحكى أبو عيسى الوراق أنّ هشام بن سالم كان يزعم أنّ لربه وفرة سوداء⁽¹⁾ وأنّ ذلك نور أسود⁽²⁾. وذكر البغدادي أنّهم يزعمون أنّ معبودهم: «نصفه الأعلى مجوّف ونصفه الأسفل مصمت»⁽³⁾، وأنّ له «قلبًا تنبع منه الحكمة»⁽⁴⁾، وقد شبه نبع الحكمة من قلبه «كنبع الماء من العيون»⁽⁵⁾.

وبالمقارنة بين مقالة هشام بن الحكم وهشام الجواليقي يتبين أنّ الرجلين مجسمان، ولكنهما يختلفان في وصف معبودهما الذي هو جسم، فبينما يزعم هشام بن الحكم أنّ معبوده جسم لكنّه ليس كصورة الإنسان، وإنّما طوله مثل عرضه، يذهب الجواليقي إلى أنّ معبوده على صورة الإنسان، وبينما صرّح الجواليقي أنّ معبوده له أبعاد وأجزاء كالإنسان من يد ورجل وفم، ذكر هشام بن الحكم أنّ معبوده له أبعاد لا يُشبهها ولا تُشبهه، ولم يذكر اليد والرجل والفم، ومن ثمّ فأرى أنّ الهشامية فرقتان وليست فرقة واحدة.

(1) الوفرة: شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن. انظر: لسان العرب، ابن منظور، ج 5، ص 289
(2) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج 1، ص 46، وانظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 51، و أبكار الأفكار، الأمدي، ج 5، ص 58، ونقل ابن تيمية مذهب هشام الجواليقي عن الأشعري في كتابه: بيان تلييس الجهمية، ج 2، ص 558، 559، وكتابه: منهاج السنة، ج 2، ص 218، 219
(3) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 51
(4) نفس المصدر السابق، ص 216
(5) التبصير في الدين، الاسفراييني، ص 120

3- البيانية

ويقال لها البنائية نسبة إلى بيان بن سمعان التميمي أو بنان بن سمعان كما يسميه البعض⁽¹⁾، «ظهر بالعراق بعد المائة، وقال بالهية عليّ، وأنّ فيه جزءاً إلهياً متحدًا بناسوته، ثم من بعده في ابنه محمد بن الحنفية، ثم في أبي هاشم ولد ابن الحنفية، ثم من بعده في بيان هذا»⁽²⁾، قتله خالد بن عبد الله القسري، وفي هذا يقول ابن حزم: «صلبه وأحرقه خالد بن عبد الله القسري مع المغيرة بن سعيد في يوم واحد»⁽³⁾، وقد قتل عام تسع عشرة ومائة⁽⁴⁾، وتتلخص مقالته التجسيمية في زعمه «أنّ معبوده نور صورته صورة إنسان وله أعضاء كأعضاء الإنسان وأنّ جميع أعضائه تفنى إلّا الوجه»⁽⁵⁾، وقد استدلل بفناء الوجه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص: 88)، وقد أبطل البغدادي مقالة بيان هذا بقوله: «ويقال للبيانية إذا جاز فناء بعض الإله فما المانع من فناء وجهه فأما قوله: (هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) (فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل وقوله: (ويبقى) (6) ومعناه ويبقى ربك، أنّه قال بعده ذو الجلال والإكرام بالرفع على البذل من الوجه ولو كان الوجه

(1) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص 57، والتعريفات للجرجاني، ص 47، وكشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج 1، ص 346

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الذهبي، ت: 748هـ، ج 1، ص 357، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الأولى، 1963م.

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، ج 4، ص 141

(4) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: 597هـ، ج 7، ص 192، 193، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1992م.

(5) التبصير في الدين، الاسفراييني، ص 119

(6) يقصد قوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ}. (الرحمن: 27)

مُضَافًا إِلَى الرَّبِّ لَقَالَ ذِي الْجَلَالِ بِخَفْضِ ذِي؛ لِأَنَّ نَعْتَ الْمَخْفُوضِ يَكُونُ مَخْفُوضًا وَهَذَا
وَاضِحٌ فِي نَفْسِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ»⁽¹⁾
وَيَرَى الْأَمْدِي كَفَرَ هَذِهِ الْفِرْقَةَ حَيْثُ قَالَ: «وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ كَافِرَةٌ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ بَعْضَ الْإِلَهِ
يَهْلِكُ، وَدَعَايَ الْوَهْيَةِ عَلَيَّ، وَابْنَهُ، وَابْنَ ابْنِهِ، وَالْوَهْيَةَ بَيَانًا»⁽²⁾

(1) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 228

(2) أبكار الأفكار، الأمدي، ج 5، ص 54

4. المغيرة

أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، قال عنه الذهبي «المغيرة بن سعيد البجلي، أبو عبد الله الكوفي الرافضي الكذاب»⁽¹⁾، وقال عنه ابن كثير: «وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ سَاحِرًا فَاجِرًا شَيْعِيًّا خَبِيثًا»⁽²⁾.

وقال النسائي: «هُوَ كُوفِيٌّ دَجَالٌ أُحْرِقَ بِالنَّارِ زَمَنَ النَّخَعِيِّ ادَّعَى النُّبُوَّةَ»⁽³⁾، بلغ خالد بن عبد الله القسري خبره، فقتله وصلبه عام تسع عشرة ومائة⁽⁴⁾.

وعن مقالته في التجسيم يقول الإمام الأشعري: «والفرقة الرابعة منهم المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد. يزعمون أنه كان يقول: أنه نبي وأنه يعلم اسم الله الأكبر، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج»⁽⁵⁾، ويزعم أيضًا كما يقول الآمدي: «أنه لما أراد (الله) خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم فطار، فوق تاجًا على رأسه، ثم إنه كتب على كفه أعمال الدنيا، فغضب من المعاصي، حتى عرق، فاجتمع من عرقه بحران، أحدهما ملح مظلم، والثاني عذب نير، ثم اطلع في البحر النير، فأبصر ظله، فانتزع عين ظله وخلق منها الشمس، والقمر، وأفى باقي ظله، وقال لا ينبغي أن يكون معي إله غيري، ثم إنه خلق الخلق كله من البحرين، الكفر، من البحر المظلم، والإيمان، من البحر النير، ثم أرسل إلى الناس محمدًا وهم ضلال»⁽⁶⁾.

وعن معبوده يقول المقدسي: «زعم أن الله عز وجل على صورة رجل من نور عليه تاج من نور، وله من الأعضاء ما للرجل، وله جوف وقلب ينبع منه الحكمة، وأن حروف أبي

(1) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج4، ص160

(2) البداية والنهاية، ابن كثير، ج9، ص354

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: 676هـ، ج1، ص100، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(4) انظر: المنتظم لابن الجوزي، ج7، ص192، 193،

(5) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص26

(6) أبكار الأفكار، الآمدي، ج5، ص54

جاء⁽¹⁾ على عدد أعضائه؛ فالألف موضع قدميه، والميم موضع رأسه، والسين صورة أسنانه، والعين والغين صورة أذنيه، والصاد والضاد صورة عينيه، وزعم أنه عرج إلى السماء فمسح الرب رأسه، وقال: اذهب يا بني إلى الأرض وقل لهم أن علياً يميني وعيني⁽²⁾.
ويقول نشوان بن سعيد الحميري: «وذكر الصاد فقال: لو رأيتم موضع الصاد منه لرأيتم أمراً عظيماً، يُعرض لهم بالعورة، وأنه قد رآه وقال: إنه يحيي الموتى بالاسم الأعظم⁽³⁾».

5- البيونية

وهم «أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي مولى آل يقطين»⁽⁴⁾، وكان يونس هذا «في الإمامية على مذهب القطيعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر وهو الذي لقب الواقعة في موت موسى بالكلاب الممطورة»⁽⁵⁾.

وعن مقالتهم في التجسيم يقول الصفدي: «فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ حَمَلَةُ عَرْشِهِ وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُمْ، كَمَا أَنَّ الطَّائِرَ الْمَعْرُوفَ بِالكَرْكِيِّ تَحْمِلُهُ رَجُلَاهُ وَهُوَ أَقْوَى مِنْ رَجُلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ (الحاقة: 17)، وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ خَطَأٌ مِنْهُ فَإِنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ بِصَرِيحِهَا عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْمُحْمُولُ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى»⁽⁶⁾.
وادعواهم أن الله يحمله حملة عرشه كفر كما يقول المقرئ: «وهو الذي يزعم أن معبوده على عرشه تحمله ملائكته، وإن كان هو أقوى منها، كالكركي تحمله رجلاه وهو أقوى

(1) أي: حُرُوف الهجاء.

(2) البدء والتاريخ، المقدسي، ج 5، ص 140

(3) الحور العين، نشوان بن سعيد الحميري، ص 168، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1948م.

(4) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج 1، ص 47، وانظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 52، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ص 40

(5) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 52

(6) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج 29، ص 183

منهما، وقد كفر من زعم ذلك، فإن الله تعالى هو الذي يحمل العرش وحملته⁽¹⁾، وقد حكى السمعاني الإجماع على ذلك فقال: «وقد كُفِّرَت الأمة من قال: إن الله محمول؛ حمله العرش»⁽²⁾؛ لأنَّ كلام اليونانية «يدل على احتياج الرب تعالى إلى غيره من مخلوقاته وهو باطل لاستغنائه المطلق»⁽³⁾.

وزعموا أيضًا «أَنَّ النَّصْفَ الْأَعْلَى من الله مجوف، وَأَنَّ النَّصْفَ الْأَدْنَى مِنْهُ مصمت»⁽⁴⁾.

6- الجوابيّة

وهم أتباع داود الجواربيّ، وكان كما يقول الذهبي: «رافضيًّا مجسِّمًا كهشام بن الحكم»⁽⁵⁾، وأَنَّهُ «رأس في الرفض والتجسيم»⁽⁶⁾، وعن مقالته يقول الأشعري: «قال داود الجواربي ومقاتل بن سليمان: أَنَّ الله جسم، وأَنَّهُ جثة على صورة الإنسان، لحم، ودم، وشعر، وعظم، له جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ولسان، ورأس، وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه. وحكى عن الجواربيّ أَنَّهُ كان يقول: أجوف من فيه إلى صدره ومصمت ما سوى ذلك»⁽⁷⁾.

وقال الشهرستاني: «وحكى عن داود الجواربي أَنَّهُ قال: اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك، وقال: إِنَّ معبوده جسم، ولحم، ودم. وله جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ورأس، ولسان، وعينين، وأذنين، ومع ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحوم، ودم لا كالدماء.

(1) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ، ت: 845هـ، ج4، ص314، 315، دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، ت: 562هـ، ج13، ص537، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الأولى، 1962م.

(3) أبكار الأفكار، الأمدي، ج5، ص59.

(4) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص65.

(5) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج5، ص739.

(6) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج2، ص23.

(7) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص166.

وكذلك سائر الصفات، وهو لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء، وحكي عنه أنه قال: هو أجوف من أعلاه إلى صدره، مصمت ما سوى ذلك، وأن له وفرة سوداء، وله شعر ققط»⁽¹⁾.

7- الشيطانية

ويسميهما الشهرستاني بالنعمانية⁽²⁾، وهم أتباع مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي طَرِيفَةَ الْبَجَلِيِّ، يقول عنه الذهبي: «أَبُو جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ الْمُتَكَلِّمُ الْمُعْتَزِلِيُّ الشَّيْعِيُّ الْمُتَبَدِّعُ. وَالرَّافِضَةُ تَزَجُّلُهُ تُسَمِّيهِ مُؤْمِنُ الطَّاقِ. كَانَ صَيْرَفِيًّا بِالْكُوفَةِ بِطَاقِ الْمُحَامِلِ. اخْتَلَفَ هُوَ وَصَيْرَفِيُّ فِي نَقْدِ دِرْهِمٍ، فَغَلَبَهُ هَذَا وَقَالَ: أَنَا شَيْطَانُ الطَّاقِ، فلزمته»⁽³⁾.

وذكر ابن حجر في لسان الميزان سبباً آخر في تلقيبه بشيطان الطاق وهو «أن أول من لقبه شيطان الطاق أبو حنيفة مع مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية»⁽⁴⁾.

وعن مقالته التجسيمية يقول الفخر الرازي: «الشيطانية أتباع شَيْطَانِ الطَّاقِ وهم يُزَعِّمُونَ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى مُسْتَقَرٌّ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْمَلَائِكَةُ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ، وهم وَإِنْ كَانُوا ضَعْفَاءَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَكِنَّ الضَّعِيفَ قَدْ يَحْمِلُ الْقَوِي كَرَجُلِ الدِّيكِ الَّتِي تَحْمِلُ مَعَ دَقَّتِهَا جِثَّةَ الدِّيكِ»⁽⁵⁾.

وشيطان الطاق متفق هنا مع اليونانية، الذين زعموا أن حملة العرش يحملون الله - تعالى - وهو أقوى منهم.

ويقول الشهرستاني: «وقال (أي شيطان الطاق) إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني.

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 105

(2) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 186

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 4، ص 652

(4) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: 852هـ، ج 5، ص 301، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الثانية، 1971م.

(5) اعتقادات فرق المسلمين والمشركون، الرازي، ص 65

ونفى أن يكون جسمًا لكنّه قال: قد ورد في الخبر "إنّ الله خلق آدم على صورته" و"على صورة الرحمن"، فلا بدّ من تصديق الخبر⁽¹⁾.

والخلاصة، أنّ غلاة الشيعة مجسّمة يزعمون أنّ معبودهم جسم، له طول وعرض وعمق، ويختلفون فيما بينهم فيما يضيفونه لمعبودهم؛ فيزعم بعضهم أنّه على صورة آدمي، من لحم ودم، ويزعم آخرون أنّ طولَه مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، ويزعم بعضهم أنّه يفنى جزء منه، ويزعم آخرون أنّه محمول من قبل حملة العرش، وهكذا اختلفت مقالاتهم في وصف الإله - تعالى - إلا أنّهم اتفقوا في القول بالتجسيم.

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص187

المبحث الثاني التجسيم عند الحشوية

الحشوية كما يقول الشهاب في حاشيته على البيضاوي: «الحشوية بسكون الشين وفتحها قوم تمسكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره وهم من الفرق الضالة، قال السبكي في شرح أصول ابن الحاجب: الحشوية طائفة ضلوا عن سواء السبيل وعميت أبصارهم يجرون آيات الله على ظاهرها ويعتقدون أنه المراد، سموا بذلك لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلمون كلامًا فقال: ردّوا هؤلاء إلى حشا الحلقة فنسبوا إلى حشا فهم حشوية بفتح الشين»⁽¹⁾.

وقد أطلق المعتزلة هذه التسمية على خصوم فكرهم العقلاني، يقول ابن تيمية: «وقد قيل: إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد. فقال: كان عبد الله بن عمر حشويًا»⁽²⁾. ولم يكن ابن عمر رضي الله عنهما حشويًا؛ وإنّما كان شديد التمسك بالسنة، وكان يتحرى الدقة في حديثه وروايته.

وقد ذكر علماء أهل السنة علامات للحشوية، منها:

- 1- أنهم تمسكوا بظواهر الكتاب والسنة من غير توقف ولا تأويل، فقصرت بهم مداركهم العقلية عن مراتب فكر التنزيه والتجريد.
- 2- إنكارهم النظر العقلي، والبراهين العقلية؛ يقول الرازي: «الحشوية يُنكروْنَ النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ وَالْبَرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةَ»⁽³⁾.

(1) حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ت: 1069هـ، ج2، ص142، 143، دار صادر، بيروت، وقد نقل هذا التعريف التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون، ج1، ص678

(2) منهاج السنة، ابن تيمية، ج2، ص520

(3) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ت: 606هـ، ج14، ص198، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، 1420 هـ.

- 3- تقوية الأحاديث الضعيفة بل المفتراة والتمسك بها؛ يقول القاسمي: «وقد ولع الحشوية بتقوية أمثال هذه الآثار المفتراة تغيراً للجهال وتزييناً لموارد الضلال».⁽¹⁾
- 4- أنهم كانوا يضعون الحديث على رسول الله ﷺ لنصرة مذهبهم التجسيمي⁽²⁾، يقول ابن الوزير: «فإن الحشوية إنما سموا بذلك لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، أي: يدخلونها فيها وليست منها».⁽³⁾
- 5 - يقولون بجواز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة؛ يقول التاج السبكي: «ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة خلافاً للحشوية».⁽⁴⁾

نشأة الحشوية

يرى أهل السنة أن الحشو نشأ في دائرتين: الدائرة الأولى، وهم الشيعة. والثانية، في دائرة المحدثين.

يقول الدكتور النشار: «إن أهل السنة يرون أن الحشو إنما نشأ في دائرتين: دائرة الشيعة؛ ولذلك عبر أهل السنة عن هؤلاء الوضّاعين من الشيعة بحشوية الشيعة، وأقبل الغلاة يحملون الحديث ما لا يطاق رواية ودراية، وزاد الحشو في أيام جعفر الصادق، والرجل الكبير ينكره، وينكر ما ينسب إليه مخالفاً للكتاب والسنة. الدائرة الثانية: حشوية أهل الحديث من السلف، وقد حورب هؤلاء أيضاً من أهل السنة والجماعة، وانعكس كل هذا على الفقه وعلى عقائد المسلمين جميعاً».⁽⁵⁾

- (1) محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، ت: 1332هـ، ج9، ص492، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1997م.
- (2) انظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: 745هـ، ج2، ص609، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- (3) الرّوضُ الباسمُ في الذّبِّ عَنْ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، ت: 840هـ، ج1، ص234، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- (4) جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، ص22، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الثانية، 2003م.
- (5) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، ج1، ص286.

وكلاً من حشوية الشيعة وحشوية أهل الحديث اشتركوا في القول بالتجسيم، ولذا يقول الشهرستاني: «غير أن جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرّحوا بالتشبيه مثل: الهاشميين من الشيعة، ومثل مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية. قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعضاء، إمّا روحانية، وإمّا جسمانية. ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن»⁽¹⁾.

وقد تحدثت فيما سبق عن مجسمة الشيعة الذين هم حشوية بالضرورة فلا داعي للتكرار، وسوف أتحدث عن حشوية أهل الحديث.

حشوية أهل الحديث

من نص الشهرستاني السابق الذي عدّ فيه مضر وكهمس وأحمد الهجيمي من أصحاب الحديث، وهم متقدمون زمنياً عن الإمام أحمد ت: 241هـ، نستطيع أن نقول: إنّ الحشو في أهل الحديث ظهر في مرحلتين:

أحدهما: مرحلة ما قبل الإمام أحمد بن حنبل

الثانية: مرحلة ما بعد الإمام أحمد بن حنبل

وتخصيصنا الإمام أحمد بالذات؛ لأنّ كثيراً ما ادعى الحشوية أتباعهم الإمام أحمد، وسوف يظهر فيما بعد براءة الإمام أحمد من الحشوية.

حشوية أهل الحديث قبل الإمام أحمد

ذكر علماء الفرق نماذج لحشوية أهل الحديث، من أشهرها:

1- مقاتل بن سليمان

2- كهمس بن المنهال

3- أحمد بن عطاء الهجيمي

وسوف أعرض لآراء هؤلاء المتقدمين كي تظهر مقالاتهم، ومذهبهم التجسيمي.

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 105

1- مقاتل بن سليمان ت: 150هـ

وهو أَبُو الْحَسَنِ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَلْخِيُّ قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: «كَبِيرُ الْمُفَسِّرِينَ»⁽¹⁾، وَقَدْ نَعْتَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ «النَّاسَ عِيَالٌ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى مُقَاتِلٍ»⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «مَا أَحْسَنَ تَفْسِيرَهُ لَوْ كَانَ ثَقَّةً»⁽³⁾.

وَقَدْ نَعْتَهُ كِبَارُ الْمُحَدِّثِينَ: بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ تَارَةً، وَبِالتَّرِكِ أُخْرَى؛ يَقُولُ الذَّهَبِيُّ: «قَالَ وَكَيْعٌ: كَانَ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ كَذَّابًا. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو حَاتِمٍ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: الْكَذَّابُونَ فِي الضَّعَفَاءِ، الْمَعْرُوفُونَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ: ابْنُ أَبِي يَحْيَى بِالْمَدِينَةِ، وَالْوَاقِدِيُّ بِبَغْدَادَ، وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِخِرَاسَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبُ بِالشَّامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مُقَاتِلُ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ مَا يَعْجِبُنِي أَنْ أُرْوَى عَنْهُ شَيْئًا»⁽⁴⁾، «قَالَ الْبُخَارِيُّ: مُقَاتِلٌ لَا شَيْءَ الْبَتَّةُ»⁽⁵⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «قُلْتُ: أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِهِ»⁽⁶⁾.

وَهَكَذَا تَرْتَبِطُ ظَاهِرَةُ الْحُشْوِ بِالضَّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ، وَقَدْ كَانَتْ دَائِرَةُ حُشْوِهِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ؛ يَقُولُ الذَّهَبِيُّ: «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ فِي تَارِيخِهِ: مُقَاتِلُ مَتْرُوكٌ مَهْجُورُ الْقَوْلِ، وَكَانَ يَتَكَلَّمُ فِي الصِّفَاتِ بِمَا لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ»⁽⁷⁾.

وَقَدْ ارْتَبَطَ حُشْوُهُ بِنَقْلِهِ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ التَّجْسِيمَ جَاءَ مِنَ الرُّوَافِدِ الْغَرِيبَةِ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ يَقُولُ ابْنُ حَبَانَ: «كَانَ يَأْخُذُ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عِلْمَ الْقُرْآنِ الَّذِي

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6، ص 602

(2) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج4، ص 173

(3) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4، ص 652

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6، ص 602

(6) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(7) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4، ص 232

يوافق كتبهم وكان مشبهاً، يشبه الرب عز وجل بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث⁽¹⁾.

وقد اشتهر مقاتل بالتجسيم؛ روى الذهبي بسنده «عَنْ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ ذَكَرَ عِنْدَهُ جَهَمَ، وَمَقَاتِلَ فَقَالَ: كَلَامُهُمَا مُفْرَطٌ، أَفْرَطَ جَهَمٌ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ حَتَّى قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأَفْرَطَ مَقَاتِلٌ حَتَّى جَعَلَ اللَّهَ مِثْلَ خَلْقِهِ»⁽²⁾.

وقال الذهبي: «وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن، وظهر بخراسان في قبالة مقاتل بن سليمان المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جَسَمَ، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذروا من بدعهم»⁽³⁾.

فقد كانت بدعة مقاتل التجسيمية مشهورة، ولذا أنكرها عليه العلماء، وقد احتفظ لنا التاريخ كما يقول الدكتور النشار «بقطع من تفسيره تثبت تمام الإثبات تشبيهه وتجسيمه»⁽⁴⁾. جاء في هذا التفسير أنه فسّر الاستواء بالاستقرار المادي الخاص بالأجسام؛ قال مقاتل: «يعني استقرّ على العرش»⁽⁵⁾.

وجاء في تفسيره أن الله كتب بيده⁽⁶⁾، واليد هنا بمعنى الجارحة؛ وقد أثبت اليمين والقبضة لها فقال: «وما عظموا الله حق عظمته ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني، ت: 742هـ، ج28، ص450، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، 1980م.

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4، ص232

(3) تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج1، ص120، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الأولى، 1998م.

(4) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، ج1، ص290، 291

(5) تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت: 150هـ، ج2، ص272، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث، بيروت، الأولى، 2002م.

(6) انظر: تفسير مقاتل، ج2، ص62

وَالسَّمَكَاثُ مَطْوِيَّتٌ يَمِينُهُ» (الزمر: 67) مطويات يوم القيامة يمينه فيها تقديم، فهما كلاهما في يمينه يعني في قبضته اليمنى»⁽¹⁾

وجاء في تفسيره للساق أنه قال: «قال ابن مسعود في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (القلم: 42) يعنى فيضيء نور ساقه الأرض، فذلك قوله ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ (الزمر: 69) يعني نور ساقه اليمين هذا قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه»⁽²⁾

ولا يصح هذا الإسناد؛ لأن مقاتلاً ضعيف كما مرّ، وبينه وبين ابن مسعود راوي لم يُسم، ولم يلتق مقاتل بابن مسعود فالأول توفي عام 150هـ، وابن مسعود توفي عام 32هـ⁽³⁾، فلم يقل الصحابي الجليل هذا الكلام.

وليس هذا هو كلّ ما روي عنه، بل قد روى عنه علماء الفرق أقوالاً كثيرة في التجسيم؛ يقول الإمام الأشعري: «قال أصحاب مقاتل بن سليمان إنّ الله جسم، وإنّ له جمّة⁽⁴⁾، وإنّه على صورة الإنسان؛ لحم، ودم، وشعر، وعظم، له جوارح، وأعضاء من يد، ورجل، ورأس، وعينين، مصمت، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره»⁽⁵⁾.

وقد اعترض الإمام ابن تيمية على كلام الإمام الأشعري عن مقاتل؛ نافياً أن يكون قد صدر منه هذا الكلام، فابن تيمية يرى أنّ تصوير الله تعالى بأنّه جسم على صورة الإنسان مركب من لحم ودم، تشبيه مذموم، ومن ثمّ يستبعد أن يكون مقاتل من هؤلاء المشبهة؛ يقول الإمام ابن تيمية: «وأما مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله. والأشعري ينقل هذه المقالات من

(1) تفسير مقاتل، ج3، ص 685

(2) تفسير مقاتل، ج4، ص 409

(3) انظر: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، ت: 230هـ، ج3، ص118، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1990م.

(4) وقال في موضع آخر: «وأنّه جمّة». انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص166، والمراد بالجمّة كما يقول ابن منظور: «الجمّة من شعر الرأس: ما سقط على المنكبين». انظر: لسان العرب، ج12، ص107

(5) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص128

كتب المعتزلة، وفيهم انحراف على مقاتل بن سليمان، فلعلهم زادوا في النقل عنه، أو نقلوا عنه، أو نقلوا عن غير ثقة، وإلا فما أظنه يصل إلى هذا الحد، ومقاتل بن سليمان، وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث لكن لا ريب في علمه بالتفسير⁽¹⁾.

وهذا الكلام مبني على حسن الظن فقط، وإلا فإنه لا يقف أمام النقد العلمي؛ وهو اتهام للإمام الأشعري بعدم الدقة في النقل، والتقول على الناس بالباطل، وهذا كلام لا يصح؛ لضبط الإمام أولاً، ولأنه ينقصه الدليل العلمي الذي يؤكد فيه ابن تيمية نقل الإمام الأشعري عن المعتزلة، وهذا لم يفعله ابن تيمية! وكذلك لم يكن الإمام الأشعري وحده هو من حكى هذا المذهب الشنيع عن مقاتل؛ فقد سبق ذكر بعض النقول التي ليست للأشعري تفيد أنه كان من المجسمة المشهورين.

2- كهَمَسُ بن المنهال

عندما نطالع كتب الفرق نجد أن علماء الفرق ذكروا اسمه فقط دون ذكر نسبه أو حتى كنيته، وهذا ما فعله الإمام الأشعري⁽²⁾، وتبعه الشهرستاني⁽³⁾، والآمدي⁽⁴⁾، وغيرهم. وذكر الدكتور النشار أنه «كهَمَسُ بن الحسن أبو عبد الله البصري توفي عام 149هـ»⁽⁵⁾، وبالرجوع إلى كتب التراجم التي ترجمت للرجل وجدت أنه «مِنْ كِبَارِ الثَّقَاتِ» كما قال الذهبي⁽⁶⁾، وأن الإمام أحمد بن حنبل قال فيه: «ثِقَّةٌ، وَزِيَادَةٌ»⁽⁷⁾.

ولأن ظاهرة الحشو في الفكر الإسلامي ارتبطت بالضعفاء والوضّاعين، والناقلين عن اليهود والنصارى، أو مَنْ رموا ببدعة، استبعدت أن يكون هو هذا الرجل الذي ذكرته كتب

(1) منهاج السنة، ابن تيمية، ج2، ص618، 619

(2) انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص171

(3) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص105

(4) انظر: أبكار الأفكار، الآمدي، ج5، ص93

(5) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، ج1، ص287، 288

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6، ص316

(7) نفس المصدر السابق، ونفس الجزء والصفحة.

الفرق، وقد ذكر التهانوي أنَّ كهْمَسًا هذا هو كهْمَس بن المنهال البصري اللؤلؤي، أبو عثمان⁽¹⁾، وعندما رجعت إلى ترجمته رأيتُ أنَّه رمي بالقدر؛ يقول الذهبي: «اتهم بالقدر. وله حديث منكر أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء».⁽²⁾

وقال ابن حجر: «وقال الساجي كان قدرياً ضعيفاً لم يُحدث عنه الثقات»⁽³⁾، وعلى الرغم من توثيق ابن حبان⁽⁴⁾ له إلا أنَّه ذَكَر بدعته؛ قال ابن حجر: «وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يقول بالقدر».⁽⁵⁾

ولم يذكر المترجمون له أكثر من هذا، وعليه أرجح أن يكون كهْمَس المذكور في كتب الفرق هو كهْمَس بن المنهال وليس كهْمَس بن الحسن.

أمَّا عن مقالته الحشوية فيقول الإمام الأشعري: «وأجاز كثير ممَّا أجاز رؤيته في الدنيا مصافحته وملاسته ومزاورته إياهم وقالوا: أنَّ المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك حكي ذلك عن بعض أصحاب مضر وكهْمَس».⁽⁶⁾

وزاد الشهرستاني: أنَّ ذلك لا يكون إلا «إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض».⁽⁷⁾

وزاد الآمدي عنصراً آخر وهو «أنَّهم يرونه (أي معبودهم) في الدنيا، ويزورونه، ويزورهم».⁽⁸⁾

(1) كشف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 1546

(2) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج3، ص 416

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج8، ص 451، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الأولى، 1908م.

(4) وهو متساهل في التوثيق.

(5) تهذيب التهذيب، ج8، ص 451

(6) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص 171

(7) الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص 105

(8) أبكار الأفكار، الآمدي، ج5، ص 93

3- أحمد بن عطاء الهجيمي ت: 201هـ

ويمثل أحمد الهجيمي حركة العبّاد الذين لا يدركون خطورة ما يقولون؛ ولذلك يقول الساجي: «وكان مجتهداً في العبادة. وكان مُغفلاً يحدث بما لم يسمع»⁽¹⁾. وهو تلميذ عبد الواحد بن زيد كما يقول الذهبي⁽²⁾، وكان عبد الواحد يقول: «إن الله - سبحانه - يرى على قدر الأعمال فمن كان عمله أفضل رآه أحسن»⁽³⁾. ويظهر أنّ الهجيمي قد ورث عنه مقالاته وزهده، فقد قال ابن الأعرابي: «برز في العبادة والاجتهاد، وأخذ المعلوم من القوت». وذكر أنّ الطريق إلى الله لا تكون إلا من هذه الأبواب: الصوم، والصلاة، والجوع. وكان يميل إلى اكتساب القوت بيده. ولزم طريق شيخه في اللطف، فكان قَدَرِيًّا غير مُعْتَزِلِيٍّ. وكتب شيئاً من الحديث»⁽⁴⁾. ومع زهده هذا كان لا يتورع في الحديث بما لم يسمع ظناً منه أنّه يقترب به إلى الله؛ قال ابن المديني: «أتيته يوماً فوجدت معه دَرَجًا يحدث به». فقلت له: أَسَمِعْتَ هذا؟. قَالَ: لا، ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء. قلت: أما تخاف الله؟! تقرب العباد إلى الله بالكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»⁽⁵⁾. ولذلك كان الهجيمي من المتروكين والذين لا يروى عنهم؛ قَالَ الدَّارَقُطْنِي: «أحمد بن عطاء الهَجِيمِيّ يروي عن: خالد العبد وعن الضعفاء، وهو متروك»⁽⁶⁾. وهكذا يرتبط القول بالتجسيم بالمتدعة والضعفاء، وعن مقالاته التجسيمية حكى الشهرستاني أنّه من ضمن الحشوية الذين: «أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة، وأنّ

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5، ص 21

(2) نفس المصدر السابق، ونفس الجزء والصفحة.

(3) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج1، ص 171

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5، ص 21

(5) نفس المصدر السابق، ج5، ص 21

(6) نفس المصدر السابق، ج5، ص 21

المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة؛ إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض»⁽¹⁾.

وضمه كذلك الآمدي إلى الحشوية دون إفراد لمقالته فقال: «مشبهة الحشوية: كمضر، وكهمس، والهجيمي، وغيرهم فقد نقل عنهم أنهم أجازوا على ربهم الملامسة، والمصافحة، والمعانقة، للمخلصين، وأنهم يرونه في الدنيا، ويزورونه، ويزورهم، حتى نقل عن بعضهم أنه قال اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عما وراء ذلك. وقال: إن معبوده، جسم من لحم، ودم، وله جوارح، وأعضاء من يد، ورجل ورأس وعينين، ولسان، وأذنين، وأنه أجوف الأعلى، مصمت الأسفل، وأنهم أجروا كل ما ورد من أخبار الصفات، على ظاهرها»⁽²⁾.
ويظهر من خلال توضيح الشهرستاني والآمدي أنه لم يتفرد بمقالة خارج نطاق الحشو المعروف، إلا أن هؤلاء العلماء قد ذكروا اسمه؛ لأنه كان رأساً في العبادة والزهد، وللعبادة والزهد أثر في انتشار هذه المقالات بين العامة الذين يغريهم التقشف في أخذ المقالات التجسيمية دون فحص أو نقد.

حشوية أهل الحديث بعد الإمام أحمد

لم يكن الإمام أحمد حشويًا، وإنما كان سلفيًا بامتياز؛ ويمكن إظهار منهجه الذي يظهر سلفيته من مواقفه؛ فقد كان الإمام رحمه الله يثبت ما أثبتته الله تعالى لنفسه دون تأويل أو تشبيه، وكذلك ما جاء على لسان رسول الله ﷺ في أحاديث الصفات إذا صحت، دون بحث في حقيقتها، أو تفسيرها، أو التعرض لها بزيادة أو نقصان؛ فقد سئل الإمام «قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات، فقال: تمر كما جاءت، ويؤمن بها، ولا يرد منها شيء إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11) ومن تكلم في معناه ابتدع»⁽³⁾.

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 105

(2) أبكار الأفكار، الآمدي، ج 5، ص 93

(3) لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، ت: 620هـ، ص 7، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، الثانية، 2000م.

وقال الإمام: «في قول النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا"، أو "إِنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ"، وما أشبه هذه الأحاديث: نُؤمن بها، ونُصدق بها بلا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أنّ ما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله ﷺ، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) ونقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، لا نتعدى ذلك، ولا يبلغه وصف الواصفين، نُؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، ولا نتعدى القرآن والحديث، ولا نعلم كيف كنه ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ، وتثبيت القرآن». (١)

من هذين النصين نستطيع أن نحدد موقف الإمام من قضية الصفات الإلهية على النحو التالي:

- 1- يؤمن الإمام أحمد بمخالفة الله تعالى لسائر الموجودات.
 - 2- نمرر الآيات والأحاديث المتشابهة كما جاءت ولا نُفسرها بل قراءتها تفسيرها.
 - 3- وأنه لا يؤخذ بأي حديث بل لا بدّ من تحري صحته وثبوتة عن رسول الله ﷺ.
 - 4- ولا تؤول هذه الآيات والأحاديث ولا يبحث في كيفية الصفات.
 - 5- وأنّ التحدث في معاني هذه الآيات والأحاديث بدعة مذمومة.
 - 6- وأنه يجب الوقوف على اللفظ الوارد دون زيادة أو نقصان.
- وسوف يظهر فيما بعد مخالفة هذا المنهج لمنهج الحشوية الذين ادّعوا الانتساب لمنهجه، فهم كما يقول الإمام السبكي: «وأما الحشوية فهي طائفة رذيلة جهّال، يتسبون إلى أحمد، وأحمد مُبرراً منهم». (٢)

(١) لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي، ص 8، 9، وانظر: بيان تلبس الجهمية، ابن تيمية، ج 2، ص 623، ودرء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج 2، ص 31
 (٢) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، تقي الدين السبكي، ت: 756هـ، ص 22، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، بدون.

ويمكن تقسيم حشوية أهل الحديث بعد الإمام أحمد إلى قسمين:

أحدهما: حشوية من المحدثين، والثاني: حشوية من الحنابلة.⁽¹⁾

أولاً: حشوا المحدثين

ظهر هذا الحشو في كتب بعض المحدثين⁽²⁾ الذين أثبتوا بعض الأخبار الواهية المنكرة التي تجعل المولى تبارك وتعالى جسماً، أو تثبت له خصائص الأجسام، أو تجعل له صفات المخلوقين، أو مماثلة الله لخلقه في صفاته أو أفعاله، ولا تحمل هذه الأخبار أي تأويل.

وسوف أعرض هنا لكتابين من هذا الصنف، هما: كتاب نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، لعثمان بن سعيد الدارمي، وكتاب السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

1- عثمان بن سعيد الدارمي ت: 282هـ

وعثمان بن سعيد الدارمي توفي عام 282هـ، وهو غير عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى عام 255هـ صاحب السنن، وكثيراً ما يخلط البعض - عمداً أحياناً أو سهواً - بينهما.

وقد اطلعتُ على كثير من كتب التراجم التي ترجمت له، فوجدت أن أقدم من ترجم لعثمان بن سعيد هو ابن أبي حاتم صاحب الجرح والتعديل ت: 327هـ، فقال: «عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني من ساكني هراة، روى عن أبي صالح كاتب الليث، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن رجاء، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد، وأبي سلمة، وجالس أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني».⁽³⁾

(1) قسّمت هذا التقسيم؛ لأن حشوية المحدثين ادّعوا منهجية أحمد في البحث في الصفات الإلهية، ومنهم من تلقى عنه مباشرة كعثمان بن سعيد الدارمي، وكذلك فإن الإمام أحمد في الأصل من المحدثين، ومُسندُه مشهور مطبوع، والإمام كذلك صاحب مذهب فقهي، تبعه بعض الحنابلة المتسبين إلى مذهبه الفقهي، فكانوا فقهاء في الأساس ثم انحرفوا عقدياً وكان الانتساب إليه مشين له ﷺ.

(2) الغالبية العظمى من المحدثين منزّهون، والمنحرفون عن المنهج التنزيهي قلة معدودة محدودة.

(3) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ت: 327هـ، ج6، ص153، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الأولى، 1952م.

وأخرج ابن عساكر بسنده عن «أبي الفضل بن إسحاق وهو يعقوب القرّاب يقول ما رأينا مثل عثمان بن سعيد، ولا رأى عثمان مثل نفسه، أخذ الأدب عن ابن الأعرابي، والفقه على أبي يعقوب البويطي، والحديث عن يحيى بن معين، وعلي بن المدينيّ وتقدم في هذه العلوم»⁽¹⁾.

ولم يذكر ابن أبي حاتم وابن عساكر كتابه النقض على بشر المريسي، وعدم ذكرهما للكتابين يثير في النفس شكوكاً حول نسبة الكتاب له!

ثم جاء الذهبي وترجم له⁽²⁾، وتبعه ابن السبكي وترجم له في طبقات الشافعية⁽³⁾، ولا تخرج ترجمتهما عن الإطراء والمدح دون التعرض لمقالاته، إلا أنّهما ذكرا كتاب النقض من ضمن مؤلفات الرجل.

وقد تعرّض الذهبي لبعض مقالاته في أحد مؤلفاته وهو كتاب العلو فقال: «وفي كتابه⁽⁴⁾ بحوث عجيبّة مع المريسيّ يُبالغ فيها في الإثبات، والسُّكُوت عنها أشبه بمنهج السلف في القديم والحديث»⁽⁵⁾.

وموقف الذهبي هذا وإن كان لا يعبر عن الحقيقة إلا أنّه يعبر عن بعضها، وموقفه هذا أفضل من موقف أستاذه الإمام ابن تيمية، حيث يقول ابن قيم الجوزية: «وكتّابه⁽⁶⁾ من أجل الكتب المصنّفة في السنّة وأنفعها، وينبغي لكلّ طالب سنّة مرادّه الوقوف على ما كان عليه الصّحابة والتّابعون والأئمّة أن يقرأ كتابه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ت: 571هـ، ج38، ص363

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص574

(3) طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ج2، ص303

(4) النقض على بشر المريسي.

(5) العلو للعلي الغفاريّ في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، شمس الدين الذهبي، ص195، تحقيق: أشرف

بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الأولى، 1995م.

(6) النقض على بشر المريسي، والرد على الجهمية.

يَهْدِينَ الْكِتَابَيْنِ أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعْظَمُهُمَا جَدًّا، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا»⁽¹⁾.

وموقف ابن تيمية هذا يتبناه أدعياء السلفية اليوم؛ فيقول محمد حامد الفقي عن كتاب النقض: «من أجل الكتب الداحضة لأباطيل الجهمية»⁽²⁾.

ويقول الدكتور عبد العزيز الراجحي⁽³⁾: «وكتابه هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْمُسَمَّى: بِالرَّدِّ عَلَى بَشْرِ الْمُرَيْسِيِّ، أَوْ نَقْضِ الْإِمَامِ أَبِي سَعِيدٍ، عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَلَى الْمُرَيْسِيِّ الْجَهْمِيِّ الْعَنِيدِ، فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ التَّوْحِيدِ، يُعْتَبَرُ هَذَا الْكِتَابُ بِأَجْزَائِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي الْعَقِيدَةِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَهُوَ يَسْتَدِلُّ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَبِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَبِالْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَبِالْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي بَيَانِ الْمَعْتَقَدِ الْحَقِّ، وَفِي رَدِّ شِبْهِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَدَحْضِ أَبَاطِيلِهِمْ»⁽⁴⁾.

ويقول محقق الكتاب الذي نال به رسالة علمية من جامعة الملك محمد بن سعود: «يُعْتَبَرُ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي الْعَقِيدَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكَثِيرًا مَا نَقَفَ عَلَى النُّقُولِ الَّتِي أَفَادَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا الْمُصَنَّفِ الْعَظِيمِ»⁽⁵⁾.

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: 751هـ، ج2، ص231، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الأولى، 1988م.
(2) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، ص48، تحقيق: محمد حامد الفقي، الأولى، بيروت 1358هـ.

(3) عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
(4) مقدمة الدكتور الراجحي لكتاب: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، ت: 280هـ، ج1، ص3، تحقيق: رشيد بن حسن الألمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الأولى 1998م.
(5) مقدمة المحقق: رشيد بن حسن الألمي لكتاب نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي، ج1، ص99

وقد حصل الباحث محمد محمود أبو رحيم على درجة الماجستير⁽¹⁾ في العقيدة في رسالة بعنوان: عثمان بن سعيد الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف، زعم فيها أن الدارمي أول من دافع عن عقيدة السلف الصالح.⁽²⁾

والغريب في موقف أدعياء السلفية أنهم أخذوا يدافعون عن محتوى الكتاب دون التعرض لصحة نسبة الكتاب لعثمان بن سعيد الدارمي؛ والكتاب فيما أرى لا تصح نسبته للرجل؛ ففي سلسلة إسناد الكتاب مجاهيل؛ ففي إسناده عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَخْنَفِ وهو مجهول لا تعرف له ترجمة، وفي إسناده أيضًا أبو عبد الله بن أبي الفضل مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُزَكِّي وهو مجهول كذلك، وفيه أيضًا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّرَامِ مجهول هو الآخر.

وقد أقر بهذا محقق الكتاب عندما حاول ترجمة الثلاثة فقال عن كل واحد منهم: «لم أجد لَهُ تَرْجَمَةً».⁽³⁾

ومع هذا كان من المفترض أن يذكر في نسبة الكتاب للرجل شك إلا أنه لم يفعل، وهذا المسلك من أدعياء السلفية يدل على أن تمسكهم بالإسناد وإثبات ما صح إسناده وإبطال ما عداه دعوى تحتاج إلى إعادة نظر!

وإذا ما طالعنا الكتاب وجدنا أنه ورد فيه: «الْحَيُّ الْقَيُّومُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ، وَيَهْبُطُ وَيَرْتَفِعُ إِذَا شَاءَ، وَيَنْقَبِضُ وَيَبْسُطُ وَيَقُومُ وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ. كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ. وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرٌ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ».⁽⁴⁾

وهذا تجسيم صريح؛ فالجلوس والقيام والحركة والارتفاع والهبوط كلها من خواص الأجسام.

(1) من جامعة أم القرى بالسعودية عام 1983 م.

(2) انظر: عثمان بن سعيد الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف، محمد محمود أبو رحيم، ص (ب)، من مقدمته للبحث، بإشراف الشيخ: كمال هاشم نجا، عام 1983 م، والرسالة غير منشورة.

(3) انظر هامش: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، ج 1، ص 137، 138، بتحقيق الألمي.

(4) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، ج 1، ص 215، بتحقيق الألمي.

وفيه أيضاً الإنكار على من نفى الحد والغاية والنهاية عن الله تعالى: «وَادَّعَى الْمُعَارِضُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ وَلَا نِهَايَةٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ جَهْمُ ضَلَالَاتِهِ وَاشْتَقَّ مِنْهَا أُغْلُوطَاتِهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ»⁽¹⁾.
ثم جاء فيه إثبات ذلك كله بعد ذلك: «فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ فَقَدْ رَدَّ الْقُرْآنَ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَدَّ مَكَانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ»⁽²⁾.

وما له حدّ وغاية ونهاية هو الجسم الذاهب في الجهات.

ويصرح بالتجسيم حين يدّعي أن الله تعالى ثقلاً منه يئط العرش وثقله كثقل أعكام الحجارة؛ جاء في الكتاب: «فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ: جَلَجَجْتَ وَلَبَسْتَ حَتَّى صَرَّحْتَ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْآؤُهُ وَنَعْمَاؤُهُ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْ إنْكَارِ الْعَرْشِ غَايَةٌ بَعْدَ هَذَا التَّفْسِيرِ، وَبِئْسَ! فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَرْشِ بَرْعِمُكَ إِلَّا الْآؤُهُ وَنَعْمَاؤُهُ وَأَمْرُهُ فَمَا بَالُ الْعَرْشِ يَتَأَطَّطُ مِنَ الْآلَاءِ وَالنَّعْمَاءِ؟ لَكَأَنَّهَا عِنْدَكَ أَعْكَامٌ»⁽³⁾ الْحِجَارَةُ وَالصُّخُورُ وَالْحَدِيدُ فَيَتَأَطَّطُ مِنْهَا الْعَرْشُ ثِقَلًا إِنَّمَا الْآلَاءُ طَبَائِعُ أَوْ صَنَائِعُ لَيْسَ لَهَا ثِقْلٌ، وَلَا أَجْسَامٌ يَتَأَطَّطُ مِنْهَا الْعَرْشُ»⁽⁴⁾.

وهو هنا يصرح بأن الأطيع من الثقل المادي الواقع على العرش، وتشبيهه الثقل بثقل الأعكام تجسيم صريح.

وجاء فيه أيضاً: «وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَأَسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ»⁽⁵⁾.
وتجوز استقرار الإله تعالى على ظهر بعوضة فضلاً عن أنه تجسيم صريح، هو أيضاً إساءة أدب عند الحديث في هذا المقام الجليل.

(1) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 223

(2) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 225

(3) الْعِكْمُ: (الْعَدْلُ) مَا دَامَ فِيهِ الْمَتَاعُ، وَالْعِكْمَانِ: عِذْلَانِ يُشَدَّانِ عَلَى جَانِبَيْ الْهُودَجِ بَثُوبٍ. انظر: تاج

العروس، مرتضى الزبيدي، ج 33، ص 121، 122

(4) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، ج 2، ص 801، بتحقيق الألمي.

(5) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 458

وفي الكتاب كثير من التجسيم الصريح، وسوف يظهر في الكتاب نماذج أخرى لتجسيمه حين أعرض لشبه المجسمة.

وقد ذهب الكوثري إلى أن الدارمي كان سلفياً في أول أمره، ثم انخدع بمقالات الكرامية، فأصبح مجسماً، فقال: «وأما عثمان بن سعيد الدارمي السجزي مؤلف النقض على المريسي فكان فيما سبق لا يخوض في صفات الله سبحانه كما هو طريقة السلف، ثم انخدع بالكرامية وأصبح مجسماً»⁽¹⁾.

فقد أثبت له حالين، الأول: أنه سلفي، والثاني: مجسم انخدع بالكرامية فلا يتابع في تجسيمه، وقد اعترض المعلمي على الكوثري فقال: «أقول: كان الدارمي من أئمة السنة الذين يصدقون الله تعالى في كل ما أخبر به عن نفسه، ويصدقون رسوله في كل ما أخبر به عن ربه، بدون تكييف ومع إثبات أنه سبحانه ليس كمثله شيء، وذلك الإيهان وإن ساءه المكذبون جهلاً وتجيئاً»⁽²⁾.

وهو موقف غريب من المعلمي؛ لأنه إما أنه لم يطلع على الكتاب، وإما أنه يدافع من باب حسن الظن فقط، فالكتاب طافح بالتجسيم كما سبق أن عرضت، وقد حاول الألباني أن يخفف من حدة المعلمي فقال في حاشيته على التنكيل: «أقول: لا شك في حفظ الدارمي وإمامته في السنة، ولكن يبدو من كتابه الرد على المريسي أنه مغال في الإثبات فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه من القعود والحركة والثقل ونحوه، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح، وصفاته تعالى توقيفية فلا تثبت له صفة، بطريق اللزوم مثلاً، كأن يقال: يلزم من ثبوت مجيئه تعالى ونزوله ثبوت الحركة، فإن هذا إن صح بالنسبة للمخلوق، فالله ليس كمثله شيء فتأمل»⁽³⁾.

(1) حاشية الكوثري للسيف الصقيل، ص 65

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمى البياني، ت: 1386هـ، ج 2، ص 572، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الثانية، 1986م.

(3) هامش التنكيل، ج 2، ص 572

وعلى الرغم من محاولة الألباني التخفيف من حدة المعلمي، إلا أنه لم ينصف، فالمجسم لا يقال عليه غالى في الإثبات، وإنما جسّم الذات الإلهية، وتسمية الأشياء بغير أسمائها نوع من الدفاع غير المبرر.

2- عبد الله بن أحمد بن حنبل ت: 290هـ

وُلد عبد الله سنة ثلاث عشرة ومائتين⁽¹⁾، سمع من أبيه الإمام أحمد بن حنبل شيئاً كثيراً من العلم⁽²⁾ قال ابن المنادي في تاريخه: «لم يكن أحدٌ أروى في الدنيا عن أبيه منه؛ لأنه سمع منه المسند وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير، وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً، والباقي وجادة. وسمع منه: الناسخ والمنسوخ والتاريخ، وحديث شعبة، والمقدم والمؤخر من كتاب الله، وجوابات القرآن، والمناسك الكبير والصغير، وغير ذلك من التصانيف وحديث الشيوخ»⁽³⁾.

وقال عنه الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثبّتاً فهماً»⁽⁴⁾، توفي عام 290هـ. نُسب إليه كتاب السنّة، ونسبته إليه فيها نظراً لأنّ الكتاب فيه من التجسيم ما ننزه ابن الإمام أحمد عن اعتقاده فضلاً عن روايته، وقد عرضتُ منهج الإمام أحمد في التعامل مع الآيات والأحاديث الموهمة للتشبيه، وكيفية تحريره صحة الحديث، فكيف يصدر عن ابنه - الذي سمع منه وعرف منهجه - تجسيم صريح كالذي في كتاب السنّة؟! وإذا نظرنا كذلك في إسناد الكتاب وجدنا رجلين كلاً منهما مجهول العين والحال، وهما: أبو الحسن محمد بن الحسن بن سليمان السمسار، والثاني هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خالد الهروي.

(1) انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص762

(2) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج11، ص12، وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص762

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص762

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج11، ص12

وقد أقرّ محقق الكتاب الدكتور محمد سعيد القحطاني بجهالة الراويين⁽¹⁾، ومن العجيب حقاً أنّ المحقق وقد حصل على رسالة علمية؛ لتحقيقه الكتاب من جامعة أم القرى⁽²⁾ قد صحح نسبة الكتاب⁽³⁾ لعبد الله بن أحمد مع أنّه اعترف بجهالة راويين في الإسناد! ولم يأت بدليل واحد على صحة نسبة الكتاب إلى عبد الله.

وقد رجح الدكتور صهيب السقار أن يكون واضع الكتاب هو أبو إسماعيل الهروي فقال: «والذي يبدو لي أنّ هذا الكتاب من مؤلفات من يسمونه شيخ الإسلام أبا إسماعيل الهرويّ صاحب المؤلفات المعروفة في ما يسمونه العقيدة السلفية.

وهذا الهرويّ شديد التعصب ربما ركّب له إسناداً فرواه عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرّاب الهروي عن شيخ مجهول عن شيخ مجهول عن المؤلف. وأبو إسماعيل الهروي لا يستبعد منه صدور ما في هذا الكتاب منه»⁽⁴⁾.

أمّا عن التجسيم في الكتاب فأقول: جاء في الكتاب نسبة الجلوس لله تعالى؛ عن خَارِجَةٍ، قال: الْجُهِمِيَّةُ كُفَّارٌ بَلَّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهِنَّ لَا يَحِلُّنَّ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُوذُوا مَرَضَاهُمْ وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا ﴿طه ١﴾ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ (طه: 1، 2) إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ (طه: 5) وَهَلْ يَكُونُ الْاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ⁽⁵⁾.

(1) انظر: هامش كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 102، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار عالم الكتب، الرياض، الرابعة 1996 م.

(2) تحت إشراف الدكتور بركات دويدار، وناقشها الشيخ عبد الرزاق عفيفي، والدكتور محمود خفاجي، ومنح الطالب الدرجة العلمية بتقدير ممتاز.

(3) فقال: كتاب السنة لعبد الله بن أحمد كتاب ثابت للمؤلف! انظر: السنة، ج 1، ص 59

(4) التجسيم في الفكر الإسلامي، الدكتور: صهيب السقار، ص 109

(5) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 105، 106

وقد علّق الدكتور محمد سعيد القحطاني على الإمام الكوثري الذي عرّض للتجسيم في الكتاب في مقال له، وكان هذا الأثر من ضمن ما عرض⁽¹⁾؛ فقال القحطاني: «ورد في مقالات أو قل جهالاته⁽²⁾ عنوان "كتاباً يسمى كتاب السنة وهو كتاب الزيف" حيث ذكر أنّ عبد الله أورد أثر خارجة "وَهَلْ يَكُونُ الاسْتِواءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ" وقد خرجت هذا القول وعلّقت عليه في موضعه، والكوثري يدعي أنّه يعرف من علم الرجال شيئاً، فلماذا لم يبحث في ترجمة خارجة هذا من هو؟ حتى يتبين له الأمر. ولكنّه تعامى عن هذا وليس هذا وليس ذلك بكثير عليه». ⁽³⁾

وبعد الرجوع إلى كلام الدكتور في هذا الأثر وجدته يقول: «هذا الأثر فيه عدة علل: الأولى: في سنده كذاب وهو خارجة. الثانية: في سنده مجهول وهو سعيد بن صخر. الثالثة: في متنه فإنّه مخالف لمذهب السلف في مسألة الاستواء. لذلك لم يصح لا سنداً ولا متناً». ⁽⁴⁾ وهذا تعليق عجيب حقّاً؛ فأيّ شيء ينكره على الكوثري إذن؟! إنّ الكوثري ينقد كتاباً ورد فيه هذا التجسيم، ثمّ يُنكر عليه هذا المحقق نقده، ثمّ بعد ذلك يقول بأنّ الأثر لا يصح موافقاً بذلك الكوثري!

وليس ذلك هو العجيب وحده، بل إنّ المحقق في تخريجه للأثر السابق أنكر عقيدة الجلوس وقال: «أمّا القول بأنّ الاستواء لا يكون إلا بجلوس فليس هذا من مذهب السلف بل مذهب السلف بخلافه ... ومن هنا نقول إنّ هذه العبارة أقرب⁽⁵⁾ إلى التجسيم وتشبيه الخالق بال مخلوق». ⁽⁶⁾

(1) انظر: مقالات الكوثري، ص 297

(2) هذا التطاول لا نرضاه.

(3) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 85

(4) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 105

(5) ويلاحظ هنا تردده في عدم جزمه بالتجسيم مع أنّ الجلوس خاص بالأجسام.

(6) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 106 باختصار.

ثم يرجع بعد ذلك عند تعليقه على أثر آخر هو: «إِذَا جَلَسَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الْكُرْسِيِّ سَمِعَ لَهُ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ».⁽¹⁾

يقول المحقق: «نعم السلف لا ينكرون ذلك لأن الله "ليس كمثله شيء" وهو السميع البصير" أمّا المبتدعة وأصحاب الكلام الذين لا يتخيلون في صفات الله إلا ما يليق بالبشر ثم يهربون إلى التأويل لهذا الخاطر».⁽²⁾

فكيف يكون الجلوس مرة أقرب إلى التجسيم ومرة هو عقيدة السلف؟! اللهم إلا التناقض.

وجاء في الكتاب أيضًا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَعَثَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْأَلُهُ: " هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ أَنْ نَعَمْ قَدْ رَأَاهُ، فَرَدَّ رَسُولُهُ إِلَيْهِ وَقَالَ: كَيْفَ رَأَاهُ؟ فَقَالَ: رَأَاهُ عَلَى كُرْسِيِّ مِنْ ذَهَبٍ تَحْمِلُهُ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: مَلَكٌ فِي صُورَةِ رَجُلٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ أَسَدٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ ثَوْرٍ، وَمَلَكٌ فِي صُورَةِ نَسْرٍ فِي رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ دُونَهُ فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ".⁽³⁾

ويقول الدكتور القحطاني معلقًا: «هذا حديث ضعيف لا يحتج به خاصة في أمور العقيدة، ثم هو دخول في الكيفية وهو على خلاف مذهب السلف الذي يقرر أن الكلام في كيفية الذات أو الصفات من الأمور البدعية».⁽⁴⁾

وجاء في الكتاب أيضًا: عَنْ أَبِي عَطَّافٍ، قَالَ: «كَتَبَ اللَّهُ التَّوْرَةَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ وَهُوَ مُسْنَدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الصَّخْرَةِ فِي أَلْوَحٍ مِنْ دُرٍّ فَسَمِعَ صَرِيْفَ الْقَلَمِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا الْحِجَابُ».⁽⁵⁾

(1) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 301

(2) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 302

(3) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 175، 176

(4) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 176

(5) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 294

يقول الدكتور القحطاني معلقاً: «هذا الأثر من الإسرائيليات المقطوع بطلانها ثم هو مروي عن رجل مجهول، وقد أغنانا الله سبحانه في موضوع صفاته بما ورد في كتابه وصحيح سنة رسوله ﷺ فكان حرياً بالمصنف رحمه الله ألا يورد مثل هذه الأقاويل الباطلة في كتاب من كتب العقيدة المعتمدة كهذا الكتاب»⁽¹⁾.

وجاء في الكتاب أيضاً: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذَّرَائِعِينَ وَالصُّدْرِ»⁽²⁾.

يقول الدكتور القحطاني معلقاً: «وهذا الأثر منكر؛ لأنّ النصوص الصريحة بخلافه، ثم هو دخول في الكيفية أيضاً، والكلام فيها مخالف لصريح مذهب السلف بل هذا الكلام أقرب إلى الفكر البرهمي منه إلى غيره كما هو معلوم في ديانة البراهمة»⁽³⁾.

وبعد ذكر هذه النماذج للتجسيم في الكتاب، وبعد إقرار محققه بأنّ من مصادر الكتاب الإسرائيليات والفكر البرهمي، كيف يعد هذا المحقق هذا الكتاب من مصادر العقيدة السلفية؟!

بل كيف يقول: «إنّ هذا الكتاب من أوائل المصادر التي كتبت في عقيدة السلف فإخراجه للناس في هذا العصر من الأهمية بمكان»؟⁽⁴⁾

وكيف يقول: «هذا الكتاب من أمهات مصادر العقيدة في كتب السلف ... فهذا الكتاب صنو لهذه المصنفات التي هي اليوم تحتل مكان الصدارة بعد كتاب الله في المكتبة الإسلامية»؟⁽⁵⁾

(1) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 294

(2) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 475

(3) هامش: كتاب السنة، عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 475

(4) مقدمة كتاب السنة، ج 1، ص 15

(5) كتاب السنة، ج 1، 65، 66 باختصار.

إنَّ عدَّ هذا الكتاب من المصادر العقديّة الأصليّة، وعرضه على أنَّ عقائده هي عقيدة السلف الصالح هو من التلبّيس على المسلمين، وإنَّ التوصيف السليم للكتاب أنّه من كتب الحشويّة الذين لا يميزون بين الغث والسمين، والصحيح والسقيم.

ثانيًا: حشويّة الحنابلة

لم يكن الحشو سمة الحنابلة، وإنَّما وجد الحشو عند بعضهم، وقد ذكر الإمام ابن الجوزي الحنبليّ أعلامًا منهم، وذكر كذلك منهجهم ونقّده، وقبل عرض نموذج للحشو في إنتاج الحنابلة العقديّ أذكر نصّ ابن الجوزيّ الذي ذكر فيه أعلامًا منهم وبعض أقوالهم، فقال: «ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي (أبو يعلى)، وابن الزاغوني فصنفوا كتبًا شأنوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أنَّ الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهًا زائدًا على الذات، وعينين، وفمًا، ولهواتٍ، وأضراسًا، وأضواء لوجهه هي السُّبحات، ويدين، وأصابع، وكفًا، وخنصرًا، وإبهامًا، وصدْرًا، وفخذًا، وساقين، ورجلين. وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس. وقالوا: يجوز أن يمسَّ ويمسَّ، ويدي العبد من ذاته. وقال بعضهم: ويتنفس. ثم يرضون العوام بقولهم: لا كما يعقل! ... ثمَّ يتخرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون: نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه. وقد تبعهم خلق من العوام. وقد نصحت التابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يقل. ⁽¹⁾ فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه ... فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد، إنَّما حملكم إياها على الظاهر قبيح، فلا تدخلوا في

(1) جاء في محنة الإمام أحمد المعروفة بمحنة خلق القرآن أنَّ إسحاق بن إبراهيم رئيس شرطة المأمون سأل الإمام: ما تقول في القرآن؟ قال: هو كلام الله، قال: أخلق هو؟ قال: هو كلام الله لا أزيد عليها. انظر: تاريخ الطبري ج8، ص639

مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه. ولقد كسيتهم هذا المذهب شيئاً قبيحاً حتى صار لا يقال حنبليّ إلا مجسم»⁽¹⁾.
وسأعرض الآن بعض أقوال ابن حامد، والقاضي أبي يعلى الفراء، وابن الزاغوني في التجسيم.

1- أبو عبد الله بن حامد ت: 403هـ

هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله الوراق، البغدادي. إمام الحنبلية في زمانهم ومدرسهم ومفتيهم، وهو شيخ القاضي أبي يعلى الفراء. «كان يبتدأ مجلسه بإقراء القرآن ثم بالتدريس ثم ينسخ بيده ويقتات من أجرته فسمي ابن حامد الوراق... توفي راجعاً من مكة بقرب واقصة سنة ثلاث وأربعمائة»⁽²⁾.

لابن حامد مؤلفات ذكرها من ترجم له منها: «الجامع في فقه ابن حنبل، نحو أربعمائة جزء، وشرح أصول الدين، وتهذيب الأجوبة»⁽³⁾.

ولم يصل إلينا من هذه الكتب سوى كتاب تهذيب الأجوبة، وهو كتاب في أصول مذهب الإمام أحمد، وليس كتاباً عقدياً⁽⁴⁾، ومن ثم فإنه لا يوجد بين أيدينا كتاب له يشتمل على عقيدته، ولكن أبرز تلاميذه وهو القاضي أبو يعلى قد نقل عنه في كتابه:
الروايتين والوجهين مسألتين تدلان على تجسيمه، ويبرز فيهما رأيه وهما الاستواء والنزول.

قال أبو يعلى: «وقال شيخنا أبو عبد الله: الاستواء بمعنى المماسّة، وأنه قاعد على عرشه»⁽⁵⁾.

(1) دفع شبهة التشبيه، الإمام عبد الرحمن أبو الحسن الجوزي، ت: 597هـ، ص 6-9، باختصار، تحقيق وتعليق، الأستاذ: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، 2010م.

(2) طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، ت: 526هـ، ج 2، ص 177 باختصار، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

(3) الأعلام للزركلي، ج 2، ص 178.

(4) حقق هذا الكتاب السيد صبحي السامرائي، وطبعته دار عالم الكتب ببيروت عام 1988م.

(5) المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين - مسائل من أصول الديانات، القاضي أبو يعلى الفراء، ص 52، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الأولى، 1999م.

وهو ما حكاه عنه ابن الجوزي في قوله: «قال ابن حامد: الاستواء مماسة، وصفة لذاته والمراد به القعود»⁽¹⁾

والمماسة لا تكون إلا بين جسمين، ولذا قال ابن الجوزي: «المماسة إنما تقع بين جسمين، وما أبقى هذا في التجسيم بقيّة»⁽²⁾

وذهب ابن حامد إلى أنّ النزول المضاف إلى الله تعالى في الأحاديث إنّما هو انتقال من أعلى إلى أسفل؛ يقول أبو يعلى: «ذهب شيخنا أبو عبد الله إلى أنّه نزول انتقال؛ لأنّ هذا حقيقة النزول عند العرب»⁽³⁾

وهو أيضاً ما حكاه ابن الجوزي عنه حين قال: «قال ابن حامد: إنّما ينزل بذاته بانتقال»⁽⁴⁾

ثمّ عقب ابن الجوزي على مقالته تلك بقوله: «قلت: وهذا كلام في ذات الله تعالى بمقتضى الحس كما يتكلم في الأجسام»⁽⁵⁾

وبعد هذا النقل من أبي يعلى وهو من تلاميذه يتضح لنا أنّ ابن الجوزي كان أميناً في نقله عن ابن حامد، وأنّ الرجل كان مجسماً، حمل الصفات على مقتضى الحس.

2- القاضي أبو يعلى الفراء ت: 458هـ

وهو مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَاءِ أَبُو يَعْلَى⁽⁶⁾، ولد كما يقول الذهبي: «فِي أَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ»⁽⁷⁾، قال عنه ولده ابن أبي يعلى: «كَانَ عَالِمَ زَمَانِهِ، وَفَرِيدَ عَصَرِهِ»⁽⁸⁾

(1) دفع شبهة التشبيه، ابن الجوزي، ص 20

(2) نفس المصدر السابق، ص 24

(3) المسائل العقديّة من كتاب الروايتين والوجهين، أبو يعلى، ص 60

(4) دفع شبهة التشبيه، ابن الجوزي، ص 27

(5) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

(6) طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، ج 2، ص 193

(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 13، ص 325

(8) طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، ج 2، ص 193

وقال الذهبي: «وَكَانَ ذَا عِبَادَةٍ وَتَهَجُّدٍ وَمُلَازِمَةٍ لِلتَّصَنُّيفِ مَعَ الْجَلَالَةِ وَالْمَهَابَةِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ يَدٌ طَوَّلَى فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، فَرَبَّهَا احْتَجَّ بِالْوَاهِي»⁽¹⁾.

وقد ادعى الذهبي أن الحملة عليه وعلى كتابه إبطال التأويلات ترجع إلى جمعه فيه الواهي والضعيف من الأحاديث، فقال: «وَجَمَعَ كِتَابَ إِبْطَالِ تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ فَقَامُوا عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَاهِي وَالْمَوْضُوعِ»⁽²⁾، وما ذهب إليه الذهبي صحيح، إلا أن جمعه للواهي والموضوع في صفات الله تعالى يدل على سوء المعتقد، أو بتعبير أدق على التجسيم والتشبيه، بل صرح أبو يعلى باعتقاده لما تدل عليه هذه الروايات كما سيتضح، وقد سكت عن هذا الذهبي!

تُوِّفِيَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى «سَنَةً ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعَ مِائَةٍ»⁽³⁾.

ألف القاضي أبو يعلى كتابه إبطال التأويلات فشحنه بالواهي والموضوع، وأثبت فيه صفات لله تعالى لم تثبت؛ فأثبت:

1- استلقاء الإله على ظهره بعد فراغه من خلق السماوات والأرض، واستدل على هذا برواية واهية، هي: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَرَعَ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ وَاسْتَلْقَى، وَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِبَشَرٍ»⁽⁴⁾. ثم قال أبو يعلى بعدها: «اعلم أن هذا الخبر يفيد أشياء منها: جواز إطلاق الاستلقاء عليه، لا على وجه الاستراحة، بل على صفة لا تعقل معناها، وأن له رجلين كما له يدان، وأنه يضع إحدهما على الأخرى على صفة لا

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص 325

(2) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص 326

(4) أخرجه ابن أبي عاصم في كتابه السنة، ج1، ص248، قال البيهقي: «فَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ». (الأسماء والصفات، البيهقي، ج2، ص198)، وإسناده ضعيف؛ يقول الألباني: «إسناده ضعيف والمتن منكر كأنه من وضع اليهود. آفته سعيد بن الحارث ويقال: الحارث بن سعيد وهو الأصح وهو مجهول الحال. وشيخه عبد الله بن منين وإن وثقه يعقوب بن سفيان فقد قال الذهبي: ما روى عنه سوى الحارث بن سعيد. يشير إلى أنه مجهول العين». (تخريج الألباني لكتاب السنة لابن أبي عاصم، ج1، ص249)، وفي متنه نكارة أشار إليها البيهقي في قوله: «وَمَا نُقِلَ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِلَّا مَا يَفْعَلُهُ فِي الشَّاهِدِ مِنَ الْفَارِغِينَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ مِنْ مَسَّ لُغُوبٍ، أَوْ أَصَابَهُ نَصَبٌ مِمَّا فَعَلَ، لَيْسَ رِيحٌ بِالْإِسْتِلْقَاءِ وَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَدْ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى الْيَهُودَ، حِينَ وَصَفُوهُ بِالْإِسْتِرَاحَةِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَالَ: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ} (ق: 39)». (الأسماء والصفات، البيهقي، ج2، ص200).

نعقلها، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته». (1)

2- وأثبت صورة الشاب الأمرد، عليه تاج، وله نعلان من ذهب، وعلى وجهه فراش من ذهب، ثم قال بعد إirاده الروايات الواهية كعاداته: «وليس في قوله: شاب وأمرد وجعد وقطط وموفر إثبات تشبيه، لأننا ثبت ذلك تسمية كما جاء الخبر لا نعقل معناها، كما أثبتنا ذاتاً ونفساً، ولأنه ليس في إثبات الفراش والنعلين والتاج وأخضر أكثر من تقريب المحدث من القديم، وهذا غير ممتنع وصفه بالجلوس على العرش». (2)

3- وأثبت الذراعين والصدر لله تعالى، قال أبو يعلى بعد إirاده خبر: خَلَقَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذَّرَائِعِ وَالصُّدُرِ: «اعلم أن الكلام في هذا الخبر في فصلين: أحدهما: في إثبات الذراعين والصدر، والثاني: في خلق الملائكة من نوره أما الفصل الأول: فإنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات الذراعين والصدر إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأننا لا ثبت ذراعين وصدراً هي جوارح وأبعاض، بل ثبت ذلك صفة كما أثبتنا اليدين والوجه والعين والسمع والبصر، وإن لم نعقل معناه». (3)

4- وأثبت لله لهوات (4) وأضراساً مستدلاً بخبر باطل لا يصح وهو ضحك ربنا حتى بدت لهواته أو قال أضراسه! ثم قال معقّباً: «لا ثبت أضراساً ولهوات هي جارحة ولا أبعاضاً، بل ثبت ذلك صفة كما أثبتنا الوجه واليدين والسمع والبصر، وإن لم نعقل معناه، ولا يجب أن نستوحش من إطلاق هذا اللفظ إذا ورد به سمع». (5)

5- وأثبت لله فماً بعد إirاده خبراً باطلاً هو: «كأن الخلق لم يسمعوا القرآن حين سمعوه

(1) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، ج 1، ص 190، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت.

(2) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 146

(3) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 221، 222

(4) اللهوات جمع لهاة، واللّهأة: أقصى القم. انظر: لسان العرب، ج 15، ص 262

(5) إبطال التأويلات، أبو يعلى، ج 1، ص 218

من فيه يوم القيامة»⁽¹⁾ قال أبو يعلى: «اعلم أنّه غير ممتنع إطلاق الفي عليه سُبْحَانَهُ، كما لم يمتنع إطلاق اليد والوجه والعين»⁽²⁾

وأكتفي بذكر هذه النقول التي تدل بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ الرجل مجسم، وأنّ كلام ابن الجوزي فيه صحيح، فإنّ أبا يعلى حمّل هذه الروايات التي اعتقد صحتها على مقتضى الحس، فجسّم الذات الإلهية، ثمّ قال بعد ذلك لا كما يعقل، وإنّ هذا الصنيع لم يكن إلا إرضاء للعوام. وصدق ابن الأثير حين قال عن كتابه إبطال التأويلات: «أتى فيه بكل عجيبة، وترتيب أبوابه يدل على التجسيم المحض، تعالى الله عن ذلك»⁽³⁾.

وقد تبرأ فضلاء الحنابلة مما ورد في هذا الكتاب، بل قال أبو محمد التيمي شيخ الحنابلة: «لقد شان (أبو يعلى) المذهب شيئاً قبيحاً لا يغسل إلى يوم القيامة»⁽⁴⁾.

والعجيب حقاً ما ادعاه محمد بن حمد النجدي محقق الكتاب بأنّ الكتاب: «فريد في بابه، إذ تضمن الرد على تأويلات الأشاعرة والمعتزلة والجهمية لأخبار الصفات الإلهية، الواردة على لسان رسول الله ﷺ وأعلم الخلق به، وبيان مذهب السلف فيها»⁽⁵⁾.

ثمّ قال بعدها: «والكتاب لا يخلو من هفوات كما هو شأن جميع الكتب فقد أبى الله أن يتم إلا كتابه كما قال الشافعي رحمه الله»⁽⁶⁾.

ولا ندري مراده من الهفوات؟ فهل إثبات الفم والجلوس واللهوات والاستلقاء وغيرها من بلايا التجسيم هفوات؟

(1) قال محقق إبطال التأويلات: «لم أجد من أخرجه». (هامش إبطال التأويلات، ج 1، ص 387). ولا شك أنّه خبر باطل؛ إذ فيه تشبيه الله تعالى بخلقه.

(2) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 387

(3) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج 8، ص 209

(4) دفع شبهة التشبيه، ابن الجوزي، ص 9

(5) مقدمة المحقق لإبطال التأويلات، أبو يعلى، ج 1، ص 4

(6) مقدمة المحقق لإبطال التأويلات، أبو يعلى، ج 1، ص 6

إنَّ من مشكلات فكر أدعياء السلفية عدم تسمية الأشياء بأسمائها، بل والتعمية على العامة بأنَّ ما جاء في إبطال التأويلات هو عقيدة السلف الصالح!

3- ابن الزاغوني ت: 527هـ

هو عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: «كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ، يَرْجِعُ إِلَى دِينٍ وَتَقْوَى، وَزُهْدٍ وَعِبَادَةٍ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: صَحِبْتُهُ زَمَانًا، وَسَمِعْتُ مِنْهُ، وَعَلَّقْتُ عَنْهُ الْفِقْهَ وَالْوَعظَ. وَمَاتَ: فِي سَابِعِ عَشَرَ الْمُحَرَّمِ، سَنَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ»⁽¹⁾.

من مؤلفاته: «الإقناع، والواضح، والخلاف الكبير، والمفردات، كلها في الفقه، والإيضاح في أصول الدين، وغرر البيان في أصول الفقه»⁽²⁾.

وقد وصل إلينا كتابه الإيضاح إلا أنَّ في بعض مواضعه نقص وقد أشار محققه إلى بعض مواضع السقط فيه⁽³⁾، ولم يصل إلينا بعض مؤلفاته التي تدل على معتقده في التجسيم كمؤلفه في الانتصار لعقيدة الأُطيط؛ يقول محقق كتاب الإيضاح: «وله جزء في تصحيح حديث الأُطيط»⁽⁴⁾.

ومعنى الأُطيط: الصوت الناتج عن الثقل من فوقه، وإذا صحح ابن الزاغوني عقيدة الأُطيط فهو مُجسِّم.

لكننا سننظر في كتابه الإيضاح هل جسَّم الله تعالى فيه أو لا؟

يتعرض ابن الزاغوني لمقولة هل الله تعالى جسم أو جوهر؟ فينفي هذا وينزه الله تعالى عن الجسميَّة، وعن التحيز؛ يقول ابن الزاغوني: «وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الذَّاتَ فِي حَقِّ الْبَارِي لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا جِسْمٌ مُرَكَّبٌ يَدْخُلُهُ الْكَمِّيَّةُ، وَتَتَسَلَطُ عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّةُ، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ مَاهِيَّةٌ، فَالظَّاهِرُ فِي صِفَتِهِ الَّتِي هِيَ الْوَجْهَ أَنَّهَا كَذَلِكَ لَا يُوصَلُ لَهَا إِلَى مَاهِيَّةٍ وَلَا يُوقَفُ لَهَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ، وَلَا

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج19، ص606

(2) الأعلام للزركلي، ج4، ص310

(3) كما في ص295

(4) مقدمة عصام السيد محمود لكتاب الإيضاح لابن الزاغوني، ص36، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الأولى، 2003م.

تَدْخُلُهَا التَّجْزِئَةُ الْمَأْخُودَةُ مِنَ الْكَمِّيَّةِ، لِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا هِيَ صِفَاتُ الْجَوَاهِرِ الْمُرَكَّبَةِ أَجْسَامًا وَاللَّهُ يَتَنَزَّهُ عَنِ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

وهذا كلام جيد؛ فهو يثبت الوجه لله تعالى صفة كالقدرة والإرادة، ويفوض علمها إلى الله وليس من قبيل الجوارح.

لكن ابن الزاغوني قد أثبت الجهة والحد والنهاية لله تعالى، فقال: «اعلم أن الدليل القاطع دل على وجود الباري، وثبوته ذاتاً بحقيقة الإثبات، وأنه لا يصح أن يماس المخلوقين، ولا تماسه المخلوقات، وأنه لا بُدَّ من فصل يكون بينه وبين خلقه يمنع من جواز مماسه للأجسام والجواهر، ويقتضي انفراداً بنفسه. وهذا بعينه هو الحد والنهاية، وإنما يَغْتَرُّ الْأَغْمَارُ الَّذِينَ لَا خِبْرَةَ عَنْدهم بصعوبة إضافة الحد والغاية والنهاية إليه تعالى، مع إقرارهم بأنه لا يماس الخلق ولا يماسونه، وأنه متميز بذاته، منفرد، مابين خلقه، متنزه عن المماس والامتزاج، وهذا مُنَاقِضَةٌ منهم في العقيدة يُسْنِدُونَهَا إِلَى جَهْلٍ بِالْأَمْرِ، وَوُقُوفٍ مَعَ الْأُنْسِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى قَائِلِيهِ، وَلَا يُوَثَّقُ بِمُرْتَكِبِيهِ. والقول الحق والحتم الفصل: أن الباري تعالى ذات ثابتة بحقيقة الإثبات، يحيط الباري بها علماً، وأنه لا يجهل نفسه، بل يعلمها علماً حقاً ثبت به انفصالها، وتميزها عما سواها، وأنها جهة لنفسها، قائمة بذاتها، مُسْتَغْنِيَةٌ بِقُدْرَتِهَا عَمَّا يَقُومُ بِهَا، وَيَقْلُهَا وَيَحْمِلُهَا، وَهَذَا بِعَيْنِهِ يَعْطِي الْحَدَ وَالنَّهْيَةَ لِمَا يَنْتَهِي إِلَيْنَا، أَعْنِي الْكَوْنَ الْكُلِّي الدَّائِرَ الْمَحِيطَ بِالْعِبَادِ، وَمَا يَحِيطُ بِهِ عِلْمُهُ تَعَالَى مِنْ غَايَاتِ ذَاتِهِ، فَإِنَّهُ مُحَدُودٌ بِعِلْمِهِ، مَعْلُومٌ عِنْدَ نَفْسِهِ، لَا يَنْتَهِي إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ مَا عَدَا الْكَوْنَ الْكُلِّي وَمَا خَلَا الذَّاتَ الْقَدِيمَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَلَا يُشَارُ إِلَيْهِ، وَلَا يَعْرِفُ بِخِلَافٍ، وَلَا مَلَأٍ، وَانْفَرَدَ الْكَوْنَ الْكُلِّي بِوَصْفِ التَّحْتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعُلُوِّ، وَتَمَدَّحَ بِهِ، وَلَا مَزِيدَ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا، وَهُوَ كَافٍ فِي صِحَّةِ الْعَقِيدَةِ، وَمُتَّقِنٌ فِي قَبُولِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مِنْ وَصْفِهِ بِالْعُلُوِّ وَالِاسْتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ»⁽²⁾.

(1) الإيضاح، ابن الزاغوني، ص 282

(2) انظر: الإيضاح، ابن الزاغوني، ص 325، 326

وهذا النص الذي يثبت فيه الحد والغاية والجهة يجعله مجسماً؛ ولذا تعجب منه ابن الجوزي حين قال: «قلتُ: وهذا رجل لا يدري ما يقول؛ لأنه إذا قدر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق فقد حدده، وأقرّ بأنه جسم، وهو يقول في كتابه: إنه ليس بجوهر، لأنّ الجوهر ما تحيز ثم يثبت له مكاناً يتحيز فيه. قلتُ: وهنا كلام جهل من قائله، وتشبيه محض، فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق، وما يستحيل عليه»⁽¹⁾.

ثم تطرق ابن الجوزي إلى نقض مقالته هذه فقال: «فإنّ وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بدّ لها من حيز، والتحت والفوق إنّما يكون فيما يقابل ويحاذي، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذي أو أصغر أو مثله، وأنّ هذا ومثله إنّما يكون في الأجسام، وكلّ ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسه، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها فهو حادث، إذ قد ثبت أنّ الدليل على حدوث الجواهر قبولها المماسّة والمباينة. فإنّ أجازوا هذا عليه، قالوا بجواز حدوثه، وإن منعوا جواز هذا عليه، لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر، ومتى قدرنا مستغنياً عن المحل والحيز ومحتاجاً إلى الحيز، ثم قلنا: إمّا أن يكونا متجاورين أو متباينين، كان ذلك محالاً. فإنّ التجاور والتباين من لوازم التحيز في المتحيزات، وقد ثبت أنّ الاجتماع والافتراق من لوازم التحيز، والحق سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز، لأنّه لو كان متحيزاً لم يخل إما أن يكون ساكناً في حيزه أو متحرّكاً عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون، ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين، فقد تناهى ذاتاً، والمتناهي إذا اختص بمقدار، استدعى مخصّصاً، وكذا ينبغي أن يقال، ليس بداخل العالم، وليس بخارج منه لأنّ الدخول والخروج من لوازم المتحيزات، فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تختص بالأجرام. وأما قولهم: خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها. قلنا: ذاته تعالى لا تقبل أن يخلق فيها شيء، ولا أن يحل فيها شيء، وقد حملهم الحس على التشبيه والتخليط»⁽²⁾.

(1) دفع شبهة التشبيه، ابن الجوزي، ص 21

(2) دفع شبهة التشبيه، ابن الجوزي، ص 21-23

وبهذا لم يعد لابن الزاغوني دليل على ما ذهب إليه، فمنهج الرجل أقرب إلى التلبس منه إلى التناقض.

ومما سبق نستخلص ما يأتي:

- 1- لم يتسرب التجسيم إلى المسلمين إلا عن طريق اليهود والنصارى.
- 2- كان غلاة الشيعة هم القنطرة التي دخل من خلالها التجسيم إلى البيئة الإسلامية.
- 3- لما كان ضعاف العقول يأخذون بالروايات دون تمحيص لها، انتشر التجسيم فيما بينهم، وعُرف هؤلاء بالحشويّة.
- 4- خالف حشوية الحنابلة منهج الإمام أحمد؛ فأخذوا بالغث والسمين من الروايات، ولم يتوقفوا عند ما توقف عنده السلف الصالح.
- 5- ارتبطت ظاهرة التجسيم بالضعفاء من الرواة والكذابين والوضاعين، وأصحاب البدع.
- 6- دافع أدعياء السلفيّة عن الكتب التي تتحدث وتؤكد فكرة التجسيم، وادّعوا أنّها الكتب التي تُعبر عن عقيدة السلف الصالح.

المبحث الثالث

التجسيم في فكر الكرامية

تُنسب الكرامية إلى مؤسسها «محمد بن كرام بن عراق بن حُزابة بن البراء». الشيخ أبو عبد الله السَّجِسْتَانِي⁽¹⁾، عاش في أواخر القرن الثاني الهجري حتى منتصف القرن الثالث الهجري⁽²⁾، ولا يعرف بالتحديد العام الذي ولد فيه إلا أن «المستشرق الفرنسي ماسنيون ذكر أنه ولد بالتقريب عام 190هـ»⁽³⁾.

ولد في سجستان بأرض إيران، وفيها نشأ، ثم انتقل إلى خراسان وفي ذلك يقول التاج السبكي: «وَكَانَ مِنْ خَيْرِ ابْنِ كَرَامٍ هَذَا وَهُوَ شَيْخُ سَجِسْتَانِي مَجْسَمٌ أَنَّهُ سَمِعَ يَسِيرًا مِنْ الْحَدِيثِ، وَنَشَأَ بِسَجِسْتَانَ، ثُمَّ دَخَلَ خُرَاسَانَ وَأَكْثَرَ الْإِخْتِلَافِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَرْبِ الزَّاهِدِ، ثُمَّ جَاوَرَ بِمَكَّةَ خَمْسَ سِنِينَ، ثُمَّ وَرَدَ نِيسَابُورَ وَأَنْصَرَفَ مِنْهَا إِلَى سَجِسْتَانَ وَبَاعَ مَا كَانَ يَمْلِكُهُ، وَعَادَ إِلَى نِيسَابُورَ وَبَاحَ بِالتَّجْسِيمِ»⁽⁴⁾.

وقد أظهر بدعته هذه بين العامة؛ لأنهم أضعف عقولاً، وأكثر الناس تصديقاً للغرائب؛ يقول تقي الدين الحصني: «وكان من غلاة المشبهة، وصار يلقي على العوام الآيات المتشابهة والأخبار التي ظواهرها يوافق عقول العوام وما ألفوه. ففطن الحذاق من العلماء، فأخذوه ووضعوه في السجن، فلبث في سجن نيسابور ثماني سنين. ثم لم يزل أتباعه يسعون فيه حتى خرج من السجن، وارتحل إلى الشام، ومات بها في زعر، ولم يعلم به إلا خاصة من أصحابه، فحملوه ودفنوه في القدس الشريف»⁽⁵⁾.

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص188، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين المقرئ، ج4، ص190

(2) انظر: التجسيم عند المسلمين مذهب الكرامية، الدكتورة: سهير محمد مختار، ص15

(3) انظر: المصدر السابق، ص48

(4) طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ج2، ص304

(5) دفع شبه من شبه، تقي الدين الحصني، ص181-183

وتوفي «بالقدس سنة 255هـ»⁽¹⁾.

وقد ذكر الإمام الرازي أن لابن كرام «تصانيف كثيرة إلا أن كلامه في غاية الركاسة والسقوط»⁽²⁾، ولم يصل إلينا شيء منها؛ لأنها «أحرقت بعد تصريحه بأن الإيمان قول»⁽³⁾. وقد انقسمت الكرامية بعد ابن كرام إلى عدة فرق أهمها: الإسحاقية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى أبي يعقوب إسحاق بن محمّد⁽⁴⁾ أو محمّد⁽⁵⁾ النيسابوري، الزاهد الواعظ، شيخ الكرامية ورأسهم بنيسابور⁽⁶⁾، وكان زاهداً في الدنيا ومع زهده هذا كان كذاباً يضع الحديث على رسول الله ﷺ، «قال أحمد بن علي بن مهيار الخوارزمي كان كذاباً يضع الحديث على مذهب الكرامية»⁽⁷⁾، توفي سنة 383هـ⁽⁸⁾ وله مُصنّف في فضائل محمد بن كرام يقول عنه الحافظ السيوطي: «كله كذب مؤصّوع»⁽⁹⁾.

وكان من الفرق الشهيرة أيضاً الهيصمية، وتنسب هذه الفرقة إلى «أبي عبد الله، شيخ الكرامية، وعالمهم في وقته بخراسان»⁽¹⁰⁾، وهو الرجل الثاني من حيث الأهمية في الكرامية

- (1) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: 852هـ، ج3، ص1191، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- (2) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص67.
- (3) التجسيم عند المسلمين - مذهب الكرامية، الدكتورة: سهير محمد مختار، ص62.
- (4) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج8، ص542.
- (5) تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج33، ص344، وانظر: الأعلام، الزركلي، ج1، ص296.
- (6) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج8، ص542.
- (7) لسان الميزان، ابن حجر، ج1، ص375.
- (8) انظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، ت: 768هـ، ج2، ص313، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1997م، وانظر: تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج33، ص344.
- (9) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: 911هـ، ج1، ص418، تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1996م.
- (10) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج9، ص171.

بعد محمد بن كرام، وقد عاش في القرن الرابع والخامس الهجريين، وكان معاصرًا للإمامين ابن فورك وأبي إسحاق الإسفراييني⁽¹⁾، ودارت بينه وبينهما مناظرات؛ يقول الذهبي: «وهو الذي ناظر الإمام أبا بكر بن فورك، بحضرة السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين»⁽²⁾.

وتأتي أهمية ابن الهيصم في تاريخ الكرامية لأنه اجتهد في تطوير مقالة ابن كرام ولم يكن فقط مرددًا لآرائه؛ يقول الإمام الشهرستاني: «وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردّها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم»⁽³⁾.

ومن فرق الكرامية أيضًا المهاجريّة، وتنسب هذه الفرقة إلى إبراهيم بن مهاجر النيسابوري، عاش في القرن الرابع الهجري، كان معاصرًا للإمام البغدادي المتوفى سنة 429هـ؛ يقول البغدادي: «وَكَانَ فِي عَصْرِنَا شَيْخٌ لِلْكَرَامِيَةِ يَعْرِفُ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ»⁽⁴⁾. وهناك فرق أخرى كالعابديّة، وتنسب إلى عثمان العابد، الزرينية، أتباع رزين، الحيدية، وتنسب إلى حيد بن زيد، التونيّة، وتنسب إلى أحمد التوني، السورميّة، أتباع رجل يعرف بالسورمين.

وتتفق هذه الفرق على القول بالتجسيم فهم كما يقول الإمام الرازي: «وَفِي الْجُمْلَةِ فَهَمُ كُلِّهِمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَجَوْهَرٌ، وَمَحَلٌّ لِلْحَوَادِثِ، وَيَثْبُتُونَ لَهُ جِهَةً وَمَكَانًا، إِلَّا أَنَّ الْعَابِدِيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْبُعْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَرْشِ مَتْنَاهُ. وَالْهَيْصَمِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ ذَلِكَ الْبُعْدَ غَيْرُ مَتْنَاهُ. وَهُمْ فِي الْفُرُوعِ أَقْوَالٌ عَجِيبَةٌ، وَمَدَارُ أَمْرِهِمْ عَلَى الْمَخْرَقَةِ، وَالتَّزْوِيرِ، وَإِظْهَارِ التَّزْهَدِ»⁽⁵⁾.

(1) انظر: التجسيم عند المسلمين - مذهب الكرامية، الدكتورة: سهير محمد مختار، ص 87

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 9، ص 171

(3) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 112

(4) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 212

(5) اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين، الرازي، ص 67

مقالة التجسيم عند الكرامية

زعم ابن كرام وأتباعه أن الله تعالى جسم؛ يقول البغدادي: «إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه»⁽¹⁾. وقد أطلق الكراميون لفظ الجسم على الله تعالى، واختلفوا فيما بينهم عن المراد بالجسم، «فقال بعضهم: على صورة الآدمي لحم، ودم. وقال بعضهم: إنه نور. وقال بعضهم: إنه كالبلورة في الصفاء»⁽²⁾.

وذهب بعضهم كما يقول البزدوي: «إلى أنه جسم، تسمية لا حقيقة. وقالوا: جسم لا كالأجسام»⁽³⁾.

ويؤكد هذا ما ذكره أبو المعين النسفي من أن بعضهم قال: «إنه جسم ولا نعني بقولنا إنه جسم أنه متبعض متجزئ متركب بل نريد أنه القائم بالذات»⁽⁴⁾.

وهؤلاء الذين أطلقوا اسم الجسم على الله تعالى ولم يريدوا به المتجزئ والمتركب هم المقاربون منهم كالمصمى الذين قالوا إن معنى الجسم القائم بالنفس؛ يقول الشهرستاني: «وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال: أراد بالجسم: القائم بالذات»⁽⁵⁾.

وزعمهم أن معنى الجسم القيام بالنفس ما هو إلا تلبس على العقلاء كما يقول الشهرستاني⁽⁶⁾؛ لأن هؤلاء لهم معنى خاص في القيام بالنفس، وبنوا عليه أحكاماً، فمن حكم القائمين بأنفسهما كما يقول الشهرستاني: «أن يكونا متجاورين أو متباينين».

(1) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 203

(2) أصول الدين للبزدوي، ص 33

(3) نفس المصدر السابق، ص 34

(4) تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي، ج 1، ص 273

(5) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 112

(6) نهاية الإقدام، الشهرستاني، ص 122

فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش، وحكم بعضهم بالتباين، وربما قالوا: كل موجودين فإمّا أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر، وإمّا أن يكون بجهة منه، والباري تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه، فيجب أن يكون بجهة من العالم. ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق، فقلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا رُوي رُوي من تلك الجهة»⁽¹⁾.

فقد أعطوا حكم الأجسام الحقيقية لله تعالى حيث إنهم كما يقول الآمدي: «اتفقوا على أنّ الله تعالى مستقر على العرش مماس له من الصفحة العليا وأنّه بجهة فوق بذاته، وأنّه مما تجوز عليه الحركة والانتقال، والنزول»⁽²⁾.

وادعأؤهم أنّ معنى الجسم هو القائم بالنفس بعد هذا لا يكون إلا تزويرًا وتدليسًا على العقلاء، ولذلك يقول الشهرستاني: «فليس ينجيه من هذه المخازي تزويرات ابن هيصم، فليس يريد بالجسميّة القائم بالنفس»⁽³⁾.

ومعنى المماسّة للعرش أي أنّه «في مكان مُماسّ لعرشه فوقه»⁽⁴⁾، والمماسّة هي الملامسة يقال: «ماسّ الشخص وغيره الشّيء: مسّه، لامسه ولقيه بجسمه»⁽⁵⁾، وقد أبدل أصحاب ابن كرام لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: «لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش إلّا بأن يُحيط العرش إلى أسفل»⁽⁶⁾، ولا فرق بين المماسّة والملاقاة يقول الاسفراييني: «ولمّا

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 109

(2) أبكار الأفكار، الآمدي، ج 5، ص 94

(3) نهاية الإقدام، الشهرستاني، ص 122

(4) تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج 33، ص 345

(5) معجم اللغة العربية المعاصرة، الدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر، ج 3، ص 2097، عالم الكتب، الأولى، 2008م.

(6) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 204

نظر أتباعه إليه فرّوا مما فيه من الشنعة. فقالوا: لا نقول أنّه مماس للعرش، ولكنّا نقول أنّه ملاق للعرش. وليت شعري أيّ تفرقة بينهما لو لا غباوة الخلق وغفلتهم عن التحقيق⁽¹⁾. ثم اختلفوا بعد ذلك، هل امتلأ به العرش أو أنّه على بعض العرش؟ فمنهم «من قال إنّّه على بعض أجزاء العرش. وقال بعضهم: امتلأ العرش به، وصار المتأخرون منهم إلى أنّه تعالى بجهة فوق، وأنّه محاذ للعرش. ثم اختلفوا فقالت العابدية: إنّ بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولاً بالجواهر لاتصلت به. وقال محمد بن الهيصم: إنّ بينه وبين العرش بُعداً لا يتناهى⁽²⁾، وإنّه مباين للعالم بينونة أزلية، ونفي التحيز والمحاذة، وأثبت الفوقية والمباينة⁽³⁾».

ومن الكرامية «من زعم أنّ كل العرش مكان له، وأنّه لو خلق بإزاء العرش عروشا موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له؛ لأنّه أكبر منها كلها. وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه. ومنهم من قال: إنّّه لا يزيد على عرشه في جهة المماسّة ولا يفضل منه شيء على العرش وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش⁽⁴⁾». وقد وصف ابن كرام معبوده بالثقل⁽⁵⁾؛ يقول البغدادي: «أعجب من هذا كله أنّ ابن كرام وصف معبوده بالثقل؛ وذلك أنّه قال في كتاب عذاب القبر في تفسير قول الله عز وجل (أب ب ب) (الانفطار: 1) أنّها انفطرت من ثقل الرحمن عليها⁽⁶⁾».

(1) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ص112

(2) اللامتناهي هو ما لا يمكن أن تكون له نهاية. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، الدكتور: أحمد مختار عمر، ج3، ص2297

(3) الملل والنحل، الشهرستاني، ج1، ص109

(4) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص204

(5) الثقل: نقيض الخفة، تقول: ثقل الشيء ثقلاً وثقالاً، فهو ثقیل. انظر: لسان العرب، ابن منظور، ج11، ص85

(6) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص206

وقد فسر الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5) بالاستقرار؛ يقول الشهرستاني: «نصّ أبو عبد الله على أنّ معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنّه بجهة فوق ذاتاً، وأطلق عليه اسم الجوهر»⁽¹⁾.

وزعم ابن الهيصم أنّهم يؤمنون بالصورة، والوفرة، والجوف، واليدين، واستقلال العرش بالرحمن، لورود الخبر بها، وفي هذا يقول الشهرستاني: «وزعم ابن الهيصم أنّ الذي أطلقه المشبهة على الله عز وجل من: الهيئة، والصورة، والجوف، والاستدارة، والوفرة، والمصافحة، والمعانقة، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من: أنّه خلق آدم بيده، وأنّه استوى على عرشه، وأنّه يحيي يوم القيامة لمحاسبة الخلق. وذلك أنّنا لا نعتقد من ذلك شيئاً على معنى فاسد: من جارحتين وعضوين؛ تفسيراً لليدين، ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ولا تردداً في الأماكن التي تحيط به تفسيراً للمحيي، وإنّما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة»⁽²⁾.

وهي مغالطات وتزويرات؛ لأنّهم أثبتوا الجسمية لله تعالى، وحملوا النصوص على المعنى الفاسد الذي لا يحتمل إلا الجارحة ثمّ قالوا إنّنا لا نثبت الجارحة!

ثمّ إنهم لما غالطوا وقالوا نثبت ما أثبتّه القرآن والخبر لله أثبتوا أشياء لم يثبتها القرآن والخبر كاستقلال العرش للرحمن، ومن أين لهم تفسير استوى باستقرّ، واستقلّ العرش به؟ ومن أين لهم إثبات الثقل؟

ثمّ إنهم لم يميزوا بين خبر صحيح وخبر غير صحيح، فأثبتوا ما لم يثبتته الخبر الصحيح، فدعوى ابن الهيصم متابعة القرآن والسنة دعوى مردودة.

ومما سبق نستخلص ما يأتي:

1- أجمعت فرق الكراميّة على أنّ الله تعالى جسم، وأنّ له صورة، وأثبتوا له الجوارح

(1) الملل والنحل، الشهرستاني، ج 1، ص 108

(2) نفس المصدر السابق، ج 1، ص 112

والأعضاء، وأنّه في جهة الفوق، وله حدّ ونهاية من تحته؛ لأنّه من جهة التحت يلاقي العرش. 2- حاول المُقاربون من الكراميّة التخفيف من شناعة مقالة ابن كرام، فقالوا معنى الجسم إنّهُ القائم بالنفس، وهذا التأويل ليس إلاّ تعمية على العامة، وإلاّ فإنّهم أعطوا أحكام وخصائص الأجسام لله تعالى من استقرار على العرش، ومماسّة له من الصفحة العليا، وأنّه يتحرك ويتنقل وينزل، وكلّها من خصائص الأجسام المخلوقة الحادثة، ومنزّه عنها الخالق القديم جلّ جلاله.